

الجامعة الأميركية في بيروت

T
217A

العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه

إعداد
هنادي رشيد ديه

رسالة
مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة استاذ في الآداب
(الماجستير)
الى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى
في كلية الآداب والعلوم
في الجامعة الأميركية في بيروت

بيروت، لبنان
أيار ١٩٩٦

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

THE RELATION BETWEEN FREQUENCY
OF USAGE AND DELETION IN SIBAWAYHI'S KITAB

by
HANADI RASHID DAYYEH

A thesis
Submitted in partial fulfillment of the requirements
for the degree of Master of Arts
to the Department of Arabic and Near Eastern Languages
of the Faculty of Arts and Sciences
at the American University of Beirut

Beirut, Lebanon
May, 1998

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

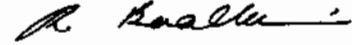
العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه

THE RELATION BETWEEN FREQUENCY
OF USAGE AND DELETION IN SIBAWAYHI'S KITAB

by
HANADI RASHID DAYYEH

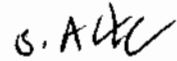
Approved by:

Dr. Ramzi Baalbaki, Professor
Arabic



Advisor

Dr. Saleh Agha, Assistant Professor
Arabic



Member of Committee

Dr. Abed El-Fattah El-Zein, Lecturer
Arabic



Member of Committee

Date of thesis defense: May 29, 1998

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

THESIS RELEASE FORM

I, Hanadi Rashid Dayyeh

authorize the American University of Beirut to supply copies of my thesis to libraries or individuals upon request.

do not authorize the American University of Beirut to supply copies of my thesis to libraries or individuals for a period of two years starting with the date of the thesis defense.


Signature

June 10, 1998
Date

AN ABSTRACT OF THE THESIS OF

Hanadi Rashid Dayyeh for Master of Arts
Major: Arabic

Title: The Relation Between Frequency of Usage and Deletion in Sībawayhī's Kitāb.

Kathrā (frequent usage) has two meanings in Sībawayhī's Kitāb: The first is associated with single words which the Arabs used frequently; the second is associated with structures which became known to both the speaker and the recipient because they were repeatedly used. *Kathrā* in the first meaning leads either to favouring a certain morphological form or a certain grammatical case which was frequently used, or to changing it to be different from its likes. In its second meaning, *kathrā* leads to *ḥadhf* (deletion) of one of the elements of the structure (the verb, the noun, or the particle). The relation between *kathrā* and *ḥadhf*, as presented in various parts of Sībawayhī's *Kitāb*, is the subject of this thesis.

As for *ḥadhf*, it is in the *Kitāb* different from *idmār*, *ikhtizāl*, or *taqdīr*. It is that kind of *idmār* in which deletion is necessary. *Ikhtizāl*, on the other hand, is a specific kind of deletion where the verbal noun substitutes the deleted verb. *Taqdīr*, on the other hand, is used in the *Kitāb* to express the meaning of "value" or "measurement", and not the sense of implying a certain elided element.

Sībawayhi is unique in establishing the relation between *kathrā* and *ḥadhf*. None of his contemporaries or successors exploited the far-reaching implications of this relationship. His awareness of this relation and his study of its grammatical implications are attested through the *Kitāb*-- a fact that highlights the internal unity of the *Kitāb*, in its terminology, shawahid, and analytical tools.

مستخلص لإطروحة

هنادي رشيد ديه لماجستير في الآداب

الاختصاص: أدب عربي

العنوان: العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه.

للكثرة في كتاب سيبويه مفهومان، الأول يرتبط بألفاظ مفردة تكررت على ألسن العرب، فصارت كثيرة، والثاني يرتبط بتراكيب وصيغ صارت معلومة في ذهن المخاطب والمتكلم. أما المفهوم الأول فيؤدي إلى ترجيح حالة إعرابية أو وزن صرفي ما، أو إلى تغيير ما كثر عن حال نظائره. أما الثاني فيؤدي إلى حذف أحد عناصر التركيب الذي كثر، فيحذف الاسم أو الفعل أو الحرف في الجملة. يمكننا أن نقول إن هناك علاقة بين الكثرة في الاستعمال والحذف، نتيبها في موضع متفرقة من كتاب سيبويه.

والحذف عند سيبويه لا يعني الإضمار أو الاختزال أو التقدير، فهذه ثلاث ظواهر متميزة. فالحذف نوع خاص من الإضمار يكون لما لا يستعمل إضماره، والإضمار يكون لما إظهاره جائز. أما الاختزال فهو نوع خاص من الحذف، ويكون للأفعال التي تحذف ويصير مصدرها بدلا منها. وأما التقدير في الكتاب يعني قياس الشيء وقدره، ولا يعني أنه مقدر في الذهن.

في البحث عن الكثرة وعلاقتها بالحذف في غير كتاب سيبويه، ولا سيما في كتب نحوي القرون الثاني والثالث والرابع للهجرة، نجد أن أحدا لم يأت على ذكر هذه العلاقة بتفصيلها واتساقها الواردين في الكتاب. إن في هذه العلاقة ما يلقي الضوء على الوحدة الداخلية في كتاب سيبويه، وتتجلى هذه الوحدة في الترابط المصطلحي بين عناصر الظاهرة أينما وقعت في الكتاب، وفي اختيار المصطلح المناسب للظاهرة.

المحتويات

الصفحة

و مستخلص

الفصل

١ I. مقدمة

٤ II. الفصل الأول: مفهوم الكثرة في كتاب سيبويه.....

٤ أ. مادة (كثر) في الكتاب.....

٤ ١. مادة (كثر) في أبواب الفعل.....

١٠ ٢. مادة (كثر) في أبواب الاسم.....

٢٠ ٣. مادة (كثر) في أبواب الحروف.....

٣٢ ب. معاني (الكثرة) في الكتاب.....

٣٢ ١. "الكثرة" المؤدية للحذف.....

٣٩ ٢. "الكثرة" المؤاية للترجيح.....

٤١ ٣. "الكثرة" المؤدية للتغير.....

٤٤ III. الفصل الثاني: مفهوم الحذف في الكتاب.....

٤٤ أ. الفرق بين الإضمار والحذف.....

٤٥ ١. إضمار الفعل.....

٤٦ ٢. إضمار الإسم.....

٤٧ ٣. إضمار الحرف.....

- ٥١ ب. الفرق بين الاختزال الحذف
- ٥٥ ج. ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه
- ٥٦ ١. التقدير في مباحث النحو
- ٥٧ ٢. التقدير في مباحث صرفية صوتية

IV. الفصل الثالث: علاقة الكثرة بالحذف في غير

- ٦١ كتاب سيبويه
- ٦٢ أ. علاقة الكثر بالحذف عند الخليل والفراء
- ٦٢ ١. في كتاب العين للخليل
- ٦٦ ٢. في كتاب معاني القرآن للفراء
- ٦٩ ب. علاقة الكثرة بالحذف بعد سيبويه
- ٦٩ ١. بين سيبويه والمبرد
- ٧٥ ٢. بين سيبويه وابن السراج
- ٧٤ ٣. بين سيبويه وابن جني

V. الخاتمة

- ٨٢ ثبت المصادر والمراجع

لائحة بالجدول

صفحة	جدول
٢٧	٠١ في أبواب الفعل.....
٢٩	٠٢ في أبواب الأسماء.....
٣١	٠٣ في أبواب الحروف.....
٣٥	٠٤ الشواهد التي تدرج تحت النموذج الأول.....
٣٧	٠٥ الشواهد التي تدرج تحت النموذج الثاني.....
٣٧	٠٦ الشواهد التي تدرج تحت النموذج الثالث.....
٤٠	٠٧ ما يندرج تحت النموذج الأول.....
٤٠	٠٨ ما يندرج تحت النموذج الثاني.....
٦٩	٠٩ ما يندرج تحت النموذج الثالث.....

مقدمة

تبحث هذه الرسالة، كما يشير عنوانها، في العلاقة بين الكثرة والحذف في الكتاب^١، وهذه العلاقة لا نجدها في باب منفرد عند سيبويه، بل هي تعليقات وتعليقات متفرقة في الكتاب، وتتطلب لتجميعها وبحثها جهدا تجميعيا في المرحلة الأولى، ثم ممارسة تحليلية تربط هذه المادة المجموعة وترى إمكانية وجود رابط منطقي بينها. وقبل أن أعرض لتسلسل الدراسة أشير الى أن بداية هذه الرسالة كانت خلال دراسة فصلية، حين قدمت بحثا عن الحذف النحوي عند سيبويه. في هذا البحث لفت انتباهي أن كلمة الكثرة تتردد في الكثير من الشواهد التي تناولتها في عرضي للحذف اللغوي، وكان ترددها في أكثر الأحيان، على شكل تعليل ومبرر للحذف الذي درسته. وقد عرضت هذه الفكرة على أستاذي رمزي بعلبكي، الذي شجعتني على المضي قدما فيها، خاصة وأن الدراسات اللغوية العربية الحديثة، قلما قاربت هذا الموضوع أو أفردت له حيزا مناسباً لأهميته. وبالعودة الى الدراسات القديمة، وجدت أن هذا الموضوع قد أغفل أيضا، بحيث بقي مكنونا في الكتاب، لا ويلحظ ما له من أهمية وتأثير على موضوع هام في اللغة هو الحذف، فدراستي هذه تثبت أن الكثرة في الاستعمال سبب من أسباب الحذف اللغوي، وهذا ما لم يتطرق اليه الباحثون اللغويون سابقا، الأمر الذي يؤكد أن كتاب سيبويه ما زال بحاجة الى قراءات جديدة، تبرز أهميته وتعرض للمنطق الذي أودعه فيه مؤلفه.

^١ الكتاب، لأبي بشر عمرو سيبويه، ط ١، ج ٢، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر

وسأقسم دراستي الى ثلاثة فصول، على الشكل التالي:

في الفصل الأول سأدرس مفهوم الكثرة في الكتاب، وذلك عن طريق جمع مادة (كثر) وتفصيل القول فيها في أبواب الفعل وأبواب الاسم وأبواب الحروف، ثم أبحث عن معاني الكثرة في هذه الأبواب. فالكثرة عند سيبويه، كما سنبين، تؤدي الى الحذف والترجيح والتغيير. لذا سأحاول أن أبين أن الكثرة المؤدية للترجيح أو التغيير، تختلف عن الكثرة المؤدية للحذف موضوع البحث. فالأولى تتخذ مفهوماً وصفيّاً ذا بعد عددي، وترتبط بألفاظ مفردة تكررت في أقوال العرب. أما الثانية فتتخذ بعداً اصطلاحياً يرتبط بتراكيب وجمل تكررت بصيغة واحدة حتى صارت معلومة عند المخاطب فأدت الى حذف أحد أركانها (الاسم أو الفعل أو الحرف).

في الفصل الثاني سأبحث في مفهوم الحذف بهدف تحديد مصطلحي الكثرة والحذف اللذين ندرس العلاقة بينهما. وسأعتمد في دراسة مفهوم الحذف على البحث في مصطلحات يعتبرها اللغويون مرادفة له، وهي الإضمار والاختزال والتقدير. فسأبحث في الفرق بين الإضمار والحذف، وبين الاختزال والحذف، لأبين انها غير مرادفة للحذف وإن كانت على علاقة به. فالحذف نوع خاص من الإضمار، والاختزال نوع خاص من الحذف. أما التقدير فسأبين أنه في كتاب سيبويه يختلف عن مصطلح التقدير كما نفهمه إذ عند استعمالنا لهذا المصطلح نعني التقدير في الذهن أي النية، في حين أنه في الكتاب يفيد قدر الشيء أي قياسه.

أما في الفصل الثالث، وبعد أن حددت مفهومي طرفي العلاقة، وأظهرت أن الكثرة في الاستعمال تؤدي الى الحذف سواء في المباحث النحوية أم الصرفية الصوتية، فسأبحث عن هذه العلاقة في غير كتابي سيبويه. وذلك بدراسة مفهوم الحذف، والبحث عن مصطلح الكثرة في كتابين من القرن الثاني للهجرة متزامنين مع كتاب سيبويه، وهما: كتاب العين

للخليل ومعاني القرآن للفراء. وهدفني في ذلك أن أتبين ما إذا انفرد سيبويه في وضع الأسس لمصطلح الكثرة في علاقته بالحذف. ومن ثم سأبحث عن هذه العلاقة بعد سيبويه في كتابين من القرن الثالث للهجرة، هما: المقتضب للمبرد وأصول النحو لابن السراج، وفي كتاب من القرن الرابع للهجرة هو الخصائص لابن جني. وهدفني أن أتتبع مصطلح الكثرة، وأن أتبين ما إذا تطور بعد سيبويه أو أغفل ولم يلق الاهتمام المطلوب.

في الخاتمة سألقي الضوء على وحدة الكتاب الداخلية، متخذة من خلاصات هذه الرسالة دليلاً على وجود رابط يجمع أبواب الكتاب بوحدة داخلية، تدل على قدرة المؤلف وعلى أن في المؤلف طاقات تحتاج الى من يقع عليها ويدرسها.

الفصل الأول

مفهوم الكثرة في كتاب سيبويه

أ. مادة (كثر) في الكتاب:

تتردد مادة (كثر) في "الكتاب"، فقد استعمل سيبويه مشتقات الجذر كثر (كثر، وكثير، وأكثر، وكثرة) في حديثه عن الأفعال، وفي حديثه عن الأسماء وفي حديثه عن الحروف. وتكرار استعمال سيبويه لمادة (كثر) في كتابه وفي مواضع متفرقة منه يحملنا على إعادة ترتيب مختلف استعمالات هذا الجذر ومشتقاته بهدف تسهيل دراستها فيما بعد. لذا سنعرض للمواضع التي استعملت فيها مادة (كثر) في أبواب الفعل أولاً، فأبواب الاسم ثانياً، ثم أبواب الحروف ثالثاً.

١. مادة (كثر) في أبواب الفعل:

ينحصر استعمال مادة (كثر) في هذه الأبواب في ثلاثة مواضع: في حديث سيبويه عن الفعل المتروك إظهاره في الأمر والنهي والتحذير، وفي حديثه عن الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي والتحذير، وفي حديثه عن الفعل المتروك إظهاره فيما صار بمنزلة المثل.

أولاً: الفعل المضمر المتروك إظهاره في الأمر والنهي والتحذير:

- في التحذير بإيالك:

^١ ترد مادة (كثر) في كتاب سيبويه ما يزيد عن ثلاثمائة مرة. راجع:

Troupeau, G., Lexique, Index du Kitāb de Sibawayhī, Klincksieck, Paris 1976, pp. 180-181.

يقول سيبويه: "وذلك قولك إذا كنت تحذر إياك نح وإياك باعد وإياك اتق"^١. ويضيف:

"ومن ذلك أيضاً قولك إياك والأسد وإياي والشر كأنه قال إياك فاتقين والأسد وكأنه قال

إياي لأتقين والشر فإياك متقى والأسد والشر متقيان"^٢. ويعلل حذف الفعل بعد إياك بقوله:

"وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلاً من الفعل"

- في التحذير والأمر والنهي بغير إياك:

ويمثل عليه سيبويه بقوله: "ومن ذلك رأسه والحائط كأنه قال خلّ أودع رأسه مع

الحائط فالرأس مفعول والحائط مفعول معه فانصبها جميعاً ومن ذلك قولهم شأنك والحج

كانه قال عليك شأنك والحج ومن ذلك امرأً ونفسه كأنه قال دع امرأً مع نفسه فصارت

الواو في معنى مع"^٣. إلا أن هذه الواو قد تكون عاطفة، كأنه يقول "دع امرأً ودع نفسه"^٤،

وعن هذا يقول سيبويه: "فليس ينقض هذا ما أوردت في معنى مع من الحديث"^٥، ويؤكد

على ضرورة وجود هذه الواو: "ولكن لا بد من الواو لأنه اسم مضموم الى آخر"^٦، إذ إن

التثنية أي أن يأتيوا بشيء ثان بعد الواو، شرط الحذف في ما جرى على الأمر والتحذير

في غير إياك مقارنة بالمصادر التي تنصب حين تثني كالقول: الحذر الحذر، ويشرح ذلك

بقوله: "إنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون

^٢ الكتاب ١/١٣٨

^٣ نفسه

^٤ نفسه

^٥ نفسه

^٦ نفسه

^٧ نفسه

^٨ نفسه

من الحال وما جرى من الذكر وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل إياك ولم يكن مثل إياك لو أفردته لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة إياك فشبهت بإياك حيث طال الكلام وكان كثيرا في الكلام لو قلت نفسك أو رأسك أو الجدار كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك اتق رأسك واحفظ نفسك واتق الجدار فلما تثبت صارت بمنزلة إياك وإياك بدلا من اللفظ بالفعل كما كانت المصادر كذلك نحو الحذر الحذر^٩. نستنتج من كلام سيبويه أن التثنية شرط لحذف الفعل في ما جرى من الألفاظ على الأمر والنهي بغير إياك لأن الأفراد لم يكثر في كلامهم حذف فعله، والفعل فيه جائز إظهاره.

ثانيا :الفعل المضمر المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي والتحذير:

ويكون ذلك في قول العرب: "أخذته بدرهم فصاعدا وأخذته بدرهم فزائدا"^{١٠}. يقول سيبويه: "حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه لأنهم امنوا أن يكون على الباء لو قلت أخذته بصاعد كان قبيحا لأنه صفة ولا يكون في موضع الاسم كأنه قال أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا"^{١١}، ويتابع فيقول إنه "لا يجوز أن تقول وصاعدا لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء"^{١٢}. ويمكن استعمال ثم لأنها بمنزلة الفاء فتقول ثم صاعدا ولكنه يضيف "إلا أن الفاء أكثر في كلامهم"^{١٣}.

ويكون أيضا في النداء، في نحو: يا عبد الله. يقول سيبويه: "وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصار يا بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال يا أريد عبد الله فحذف

^٩ الكتاب ١/١٣٩

^{١٠} الكتاب ١/١٤٧

^{١١} نفسه

^{١٢} نفسه

^{١٣} نفسه

أريد وصارت يا بدلا منها لأنك إذا قلت يا فلان علم أنك تريده"^{١٤}. ويضيف معللا نصب عبد الله على الفعل بالقول: "ومما يدل على أنه ينتصب على الفعل وأن يا صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب يا إياك انما قلت يا إياك أعني ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلا من اللفظ بالفعل"^{١٥}.

ومما ينتصب على الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي قولهم "من أنت زيدا"^{١٦}، يقول سيبويه: "زعم يونس انه على قوله من أنت تذكر زيدا ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره بانه قد علم أن زيدا ليس خبرا ولا مبتدأ ولا مبنيا على مبتدأ فلا بد أن يكون على الفعل"^{١٧}.

ومنه أيضا حذف كان في قول العرب: "أما أنت منطلقا انطلقت معك"^{١٨}. ويشرح سيبويه أما فيقول: "فإنما هي أن ضمت اليها ما وهي ما التوكيد ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء"^{١٩}. ويؤكد أن أما يذكر معها الفعل فيقول: "إن أظهرت الفعل قلت إما كنت منطلقا انطلقت إنما تريد إن كنت منطلقا انطلقت فحذف الفعل لا يجوز وهنا كما لم يجر ثم إظهاره لأن أما

^{١٤} نفسه

^{١٥} نفسه.

^{١٦} الكتاب ١/١٤٧

^{١٧} نفسه

^{١٨} الكتاب ١/١٤٨

^{١٩} نفسه

كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل^{٢٠}. نستنتج أن الفعل حذف بعد أما ولم يحذف بعد إما لكثرة استعمال العرب لأما حتى صارت كالمثل المستعمل. ومما يدخل في هذا الباب أيضا قول العرب "مرحبا وأهلا"^{٢١}، فكأنهم يقولون رحبت بلادك وأهلت فصار المصدر بدلا من الفعل لكثرتة في كلامهم إذ يقول سيبويه: "فإنما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمرا فقلت مرحبا وأهلا أي أدركت ذلك وأصبحت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه فكأنه صار بدلا من رحبت بلادك وأهلت كما كان الحذر بدلا من احذر"^{٢٢}. ومثله أيضا لؤما واغترابا في قول جرير:

"أعبدا حل في شعبي غريبا
لؤما لا أبا لك واغترابا"^{٢٣}

ويشرح سيبويه: "يقول أتلؤم لؤما وأتغترب اغترابا وحذف الفعل في هذا الباب لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل وهو كثير في كلام العرب"^{٢٤}.

ويدخل في هذا الباب قول العرب: "تالله رجلا وسبحان الله رجلا"^{٢٥}. إنما يريدون:

"تالله ما رأيت رجلا"^{٢٦}، ويشرح سيبويه ترك إظهار الفعل بالقول: "ولكنه يترك إظهار

^{٢٠} نفسه

^{٢١} الكتاب ١٤٩/١

^{٢٢} الكتاب ١٤٩/١

^{٢٣} الكتاب ١٧٠/١

^{٢٤} نفسه

^{٢٥} الكتاب ٣٥٣/١

^{٢٦} نفسه

الفعل استغناء لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضم فيه الفعل لكثرة استعمالهم إياه^{٢٧}.

ثالثاً: الفعل المضمر المتروك إظهاره فيما صار بمنزلة المثل^{٢٨}:

ومن ذلك قول العرب: "ولا زعماتك أي ولا أتوهم زعماتك"^{٢٩} يقول سيبويه: "ولم

يذكروا لا

أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه"^{٣٠}.

ومنه أيضاً قول ذي الرمة:

"ديار مية اذ مي مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب"^{٣١}

فكأن الشاعر قال أذكر ديار مية، ويفسر سيبويه: "ولكنه لا يذكر أذكر لكثرة ذلك في

كلامهم واستعمالهم إياه ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك ولم يستعمل إظهاره"^{٣٢}. ومثل

ذلك أيضاً قولهم "كليهما وتمرا"^{٣٣}، إذ يقول سيبويه: "فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل

^{٢٧} نفسه

^{٢٨} كان قد مر في حديثنا عن حذف الفعل بعد أما قول سيبويه "أما كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل". ولم ندخل ذلك في هذا القسم لأن سيبويه قصد أن أما شاع استعمالها شيوع المثل المستعمل، في حين أن هذا القسم مخصص لمجموعة شواهد صارت أمثالا.

^{٢٩} الكتاب ١/١٤١

^{٣٠} الكتاب ١/١٤٢

^{٣١} الكتاب ١/١٤٢

^{٣٢} الكتاب ١/١٤١

^{٣٣} الكتاب ١/١٤٢

وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال أعطني كليهما وتمرا^{٣٤}، ويضيف:
 "ومن ذلك قولهم كل شيء ولا شتيمة حر أي انت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر فحذف
 لكثرة استعمالهم إياه فأجري مجرى ولا زعمائك"^{٣٥}.

ومثله أيضا، قول سيبويه: "ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك
 إظهاره انتهوا خيرا لكم ووراءك أوسع وحسبك خيرا لك إذا كنت تأمر... فإنما نصبت
 خيرا لك وأوسع لك لأنك حين قلت أنته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر
 وقال الخليل كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت أنته وأدخل فيما هو خير لك فنصبته
 لأنك عرفت أنك إذا قلت له أنته أنك تحمله على امر آخر فلذلك انتصب وحذفوا الفعل
 لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب انه محمول على أمر حين قال أنته فصار
 بدلا من قوله أنت خيرا وأدخل فيما هو خير لك"^{٣٦}.

ويدخل في هذا الباب أيضا قول سيبويه: "إن شئت قلت إذا كان غدا فانتني وهي لغة بني تميم
 والمعنى انه لقي رجلا فقال له إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في
 غد فانتني ولكنهم أضمروا استخفافا لكثرة كان في كلامهم لأن الأصل كما مضى وما سيقع
 وحذفوا كما قالوا حينئذ الآن وإنما يريد حينئذ وأسمع مني الآن فحذف وأسمع مني الآن"^{٣٧}. ويقول
 سيبويه في موضع آخر: "ومثل ذلك حينئذ الان إنما تريد وأسمع مني الآن وما أغفله عنك شيا أي
 دع الشك عنك فحذف هذا لكثرة استعمالهم"^{٣٨}.

^{٣٤} نفسه

^{٣٥} الكتاب ١٤٢/١

^{٣٦} الكتاب ١٤٢/١

^{٣٧} الكتاب ١١٤/١

^{٣٨} الكتاب ٢٧٨/١

٢. مادة (كثر) في أبواب الاسم:

ترد مادة (كثر) في أبواب الاسم بوفرة سواء في المباحث النحوية أم الصرفية أم

الصوتية التي يعرض لها سيبويه على الشكل التالي:

أولاً: المباحث النحوية:

ومن ذلك حديث سيبويه عن خبر لولا، يقول: "وذلك قولك لولا عبد الله لكان كذا

وكذا... فكأنه قال لولا عبد الله كان بذلك المكان ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ولكن

هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام"^{٣٩}.

ومنه أيضاً، حديثه عن اسم لا النافية للجنس، إذ يقول: "وتقول لا كالعشبة عشية ولا

كزيد رجل لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار لا كزيد كأنك قلت لا أحد كزيد

ثم قلت رجل"^{٤٠}، ويتابع: "ونظير لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم لا عليك وإنما تريد لا بأس

عليك ولا شيء عليك ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه"^{٤١}.

ومنه ما يرد في باب القسم كقول العرب "إي والله" وتقديره إي والله للأمر هذا، فيقول

سيبويه: "فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم"^{٤٢}، وكذلك قول العرب "لعمركم الله لأفعلن

وأيم الله لأفعلن"^{٤٣}، يشرح سيبويه: "كأنه قال لعمركم الله المقسم به... إلا أن ذا أكثر في كلامهم

فحذفوه كما حذفوا غيره وهو أكثر من أن أصفه لك"^{٤٤}.

^{٣٩} الكتاب ١/٢٧٩

^{٤٠} الكتاب ١/٣٥٣

^{٤١} الكتاب ١/٣٥٣

^{٤٢} الكتاب ٢/١٤٥

^{٤٣} الكتاب ٢/١٤٦

^{٤٤} نفسه

ومن المباحث النحوية التي ترد فيها مادة (كثُر) مجموعة مسائل يؤكد فيها سيبويه

كثرة النصب في كلام العرب كما يلي:

- في باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدم أو آخر، يقول سيبويه إنه يمكن نصب

الاسم أو رفعه^{٤٥}، ويمثل على هذا بقول ذي الرمة:

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر^{٤٦}

ويقول: "وانشدوا هذا البيت على وجهين على النصب والرفع"^{٤٧}، ولكنه يضيف "والنصب

عربي كثير والرفع أجود"^{٤٨}.

- في القول: "زيد لقيت أخاه، يشرح سيبويه" فهو كذلك وان شئت نصبت.. وهذا النحو في

كلامهم كثير"^{٤٩}.

- في قول الشاعر:

"وثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود"^{٥٠}

والوجه عند سيبويه نصب "كلهن"، اذ يقول عن رفعها: "فهذا ضعيف والوجه الأكثر

الأعرف النصب"^{٥١}.

^{٤٥} الكتاب ١/٤١

^{٤٦} الكتاب ١/٤٢

^{٤٧} نفسه

^{٤٨} نفسه

^{٤٩} الكتاب ١/٤٣

^{٥٠} الكتاب ١/٤٣

^{٥١} الكتاب ١/٤٤

- في مثل قول العرب "راشدا مهديا" يشرح سيبويه: "فإنهم أضمرُوا اذهب راشدا مهديا"^{٥٢}.

ويضيف: "وان شئت رفعت كما رفعت مصاحب معان ولكنه كثر النصب في كلامهم"^{٥٣}.

- في قول الشاعر:

"يشكو الي جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبئلى"^{٥٤}

يقول سيبويه عن صبر جميل: "والنصب أكثر وأجود"^{٥٥}.

- في قول العرب: "هذه ناقة وفصيلها راتعان"^{٥٦}، يؤكد سيبويه نصب راتعين "وهذه ناقة

وفصيلها راتعين لأن هذا أكثر في كلامهم"^{٥٧}.

- في قول الفرزدق:

"قلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر"^{٥٨}

فرجع زنجي على الخبر وحذف الاسم، ولكن سيبويه يشير الى أنه يمكن نصب زنجي

على أنه اسم لكن فيقول: "والنصب أكثر في كلام العرب كأنه قال ولكن زنجيا عظيم

المشافر لا يعرف قرابتي"^{٥٩}.

^{٥٢} الكتاب ١/١٣٧

^{٥٣} نفسه

^{٥٤} الكتاب ١/١٦٢

^{٥٥} نفسه

^{٥٦} الكتاب ١/٢٥٨

^{٥٧} نفسه

^{٥٨} الكتاب ١/٢٨٢

^{٥٩} الكتاب ١/٢٨٢

وكما يؤكد سيبويه كثرة النصب في بعض المباحث النحوية فإنه يؤكد كثرة الرفع في مباحث أخرى، كما يلي:

- في باب وقوع الأسماء ظروفا يقول سيبويه: "فمن ذلك قولك متى يسار عليه وهو يجعله ظرفا فيقول اليوم أو غدا"^{٦٠}، ويضيف: "وقد تقول سير عليه اليوم فترفع وأنت تعني في بعضه كما تقول في سعة الكلام الليلة الهلال وإنما الهلال في بعض الليلة وإنما أراد الليلة ليلة الهلال ولكنه اتسع وأوجز وكذلك هذا أيضا كأنه قال سير عليه سير اليوم والرفع في جميع هذا عربي كثير"^{٦١}.

- في قول العرب: "الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان خنجرا فخنجر وان سيفا فسيف"^{٦٢}، ولكن سيبويه يشير الى أن بعض العرب تنصب فتقول: "ان خنجرا فخنجرا وان خيرا فخييرا وان شرا فشرا كأنه قال ان كان الذي عمل خيرا جزى خيرا أو كان خيرا وإن كان الذي قتل به خنجرا كان الذي يقتل به خنجرا والرفع أكثر وأحسن"^{٦٣}.

- في باب لا يكون وليس وما أشبههما، اذ يقول سيبويه في حديثه عن موضع تكون فيه صيغة لا يكون لغير الاستثناء: "واذا قلت أتوني إلا أن يكون زيد فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلامهم"^{٦٤}.

^{٦٠} الكتاب ١/١١٠

^{٦١} نفسه

^{٦٢} الكتاب ١/١٣٠

^{٦٣} نفسه

^{٦٤} الكتاب ١/٣٧٧

ومتلما يكثر استعمال النصب والرفع في بعض المواضع، يكثر استعمال الجر في مواضع أخرى. يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله فداء لك بمنزلة أمس لأنها كثرت في كلامهم والجر كان أخف عليهم من الرفع إذ أكثروا استعمالهم إياه"^{٦٥} أي أن فداء لك اعتبرت كأمس مبنية واختير لها الكسر لأنهم أكثروا استعماله.

ومن المباحث النحوية التي تستعمل فيها مادة (كثر)، حديث سيبويه عن جمع أي في الاستفهام كأن تقول أيين فيشرح: "وانما جمعت أي في الاستفهام ولم تجمع في غيره لأنه انما الأصل فيها الاستفهام وهي فيه أكثر في كلامهم"^{٦٦}.

ومنها أيضا إضافة أسماء الدهر الى الأفعال، يقول سيبويه: "وذلك قولك هذا يوم يقوم زيد وأتيك يوم يقول ذاك"^{٦٧}، ويشير الى أنهم توسعوا بإضافة أسماء الدهر الى الفعل لكثرتها في كلام العرب"^{٦٨}.

ومنها اعتبار لفظين اسما واحدا كالقول: "يا ابن أم وابن عم"، ويشرح سيبويه: "وقالوا يا ابن أم ويا ابن عم فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي"^{٦٩}. ولكنه يضيف ان من العرب من قال يا ابن أم ويا ابن عم فكأنهم جعلوا الأول والآخر اسما واحدا، ثم يشرح: "وان شئت قلت حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم"^{٧٠}.

^{٦٥} الكتاب ٥٣/١

^{٦٦} الكتاب ٤٠١/١-٤٠٢

^{٦٧} الكتاب ٤٦١/١

^{٦٨} نفسه

^{٦٩} الكتاب ٣١٨/١

^{٧٠} نفسه

ومن المواضع التي يستعمل سبويه فيها مادة (كثر) حديثه عن من، فيقول إن أهل الحجاز إذا قيل لهم رأيت زيدا قالوا من زيدا أو مررت بزید قالوا من زيد، في حين أن أهل تميم يرفعون بعد من في كل حال^{٧١}. وإنما أهل الحجاز فعلوا هذا لأنهم يحملون قولهم على ما حكى. ويشرح سبويه جواز ذلك في من دون غيرها من أسماء الاستفهام، فيقول: "وإنما جازت في من الحكاية لأنهم لمن أكثر استعمالا وهم مما يغيرون الأكثر عن حال نظائره"^{٧٢}.

ومنها أيضا حديثه عن تحقير الأسماء المبهمة مثل ذا وذى وألا وألاء فيقول: "هذه الأسماء لما كانت مبهمة وتقع على كل شيء وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها وصارت عندهم بمنزلة لا وفي"^{٧٣}، أي إن هذه الأسماء لكثرتها خولف بها عن غيرها من الأسماء وصارت بمنزلة الحروف كلا وفي. ومنها أخيرا حديثه عن قلب مواقع الكلمات في الجملة من مثل قول العرب: "لقبته عبد الله إذا أراد عبد الله لقبته"، يشير إلى "أن هذا في الشعر كثير"^{٧٤}.

ثانيا: المباحث الصرفية^{٧٥}:

^{٧١} الكتاب ٤٠٣/١

^{٧٢} الكتاب ٤٠٤/١

^{٧٣} الكتاب ٤٢/٢

^{٧٤} الكتاب ٢٧٠/١

^{٧٥} تعود قلة الشواهد الصرفية التي استعملت فيها مادة (كثر) إلى أننا أدخلنا شواهد الأبنية الصرفية التي حذف فيها حرف في باب الحروف التي هي أصوات، هذا سنتناوله بالبحث لاحقا.

من المباحث الصرفية التي يستعمل فيها سيبويه مادة (كثر) حديثه عن استعمال
اوزان صرفية معينة، من مثل قوله: "ويقال بغير حامض وعاضه إذا أكل العضاة وهو
ضرب من الشجر وحمضية أجود وأقيس وأكثر في كلامهم"^{٧٦}.
ومثله أيضا قوله في جمع أسماء الرجال والنساء إذا سموا بأسماء على وزن فعيلة،
يقول: "وان سميت به فعيلة صفة نحو القبيحة والظريفة لم يجز فيه الا فعائل لأن الأكثر
فعائل فإنما تجعله على الأكثر"^{٧٧}.

ثالثا: المباحث الصوتية:

ومنها مباحث في ظاهرة التنوين، اذ يقول سيبويه: "اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن
شئت نونت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام وان شئت لم تنون وذلك قولك لا غلام ظريفا
لك ولا غلام ظريف لك"^{٧٨}. كما وتتردد مادة كثر في حديث سيبويه عن حذف التنوين،
فيقول: "ويقولون هذه هند بنت عبد الله فيمن صرف فتركوا التنوين ههنا لأنهم جعلوه
بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم"^{٧٩}. ويضيف: "كل اسم غالب وصف بابن ثم أضيف
الى اسم غالب أو كنية أو أم وذلك قولك هذا زيد بن عمرو وانما حذفوا التنوين من هذا
النحو حيث كثر في كلامهم"^{٨٠}. ويشبه حذف التنوين بحذف الحروف فيقول: "لما كثر في
كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدر ولم يك ولم أبل وخذ وكل وأشباه ذلك وهو كثير"^{٨١}.

^{٧٦} الكتاب ٦٩/٢

^{٧٧} الكتاب ١٠١/٢

^{٧٨} الكتاب ٣٥١/١

^{٧٩} الكتاب ٣١٤/١

^{٨٠} الكتاب ١٤٧/٢

^{٨١} الكتاب ١٤٨/١

ويحذف التتوين أيضا في النداء المكرر كما في القول يا تيم تيم عدي، فيؤكد سيبويه ان الحذف لا يجوز في غير النداء يقول: "واعلم أنه لا يجوز في غير النداء ان تذهب التتوين من الاسم الأول لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد نحو طلحة في النداء واستخفوا بذلك لكثرة استعمالهم اياه"^{٨٢}.

ومن ذلك أيضا المنادى المفرد، اذ يقول سيبويه: "فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تتوين وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه"^{٨٣}.

ومن المباحث الصوتية التي تتردد فيها مادة كثر، مباحث في حذف الحركة، وذلك كحذف الفتحة من نعم وبئس فصارت نعم وبئس^{٨٤}. يقول سيبويه: "أصل نعم وبئس نعم وبئس وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح ولا يكون منهما فعل لغير هذا"^{٨٥}. ويضيف: "ألزموا نعم وبئس الاسكان كما ألزموا حذف ففعلوا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم"^{٨٦}.

ومثل نعم وبئس "فخذ فخذ ورضى رضى وحذر حذر"^{٨٧}. يقول سيبويه: "وفعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم وصارت تستعمل كثيرا فأسكنت في هذه الحروف استخفافا"^{٨٨}.

^{٨٢} الكتاب ٣١٦/١

^{٨٣} الكتاب ٣٠٤/١

^{٨٤} يعتبر الكوفيون نعم وبئس اسمين في حين يعتبرهما البصريون فعلين ماضيين، وقد أدخلنا نعم وبئس في باب الأسماء تسهيلا في تنظيم المادة. راجع: الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ١٩٥٥، ٦١/١

^{٨٥} الكتاب ٣٠١/١

^{٨٦} نفسه

^{٨٧} الكتاب ٢٧٤/٢

ومثله أيضا حذف حركة الميم في عليكم وأنتم ولديهم كما يقول سيبويه: "وأما الحذف والاسكان فقولهم عليكم مال وأنتم ذاهبون ولديهم مال لما كثر هذا في الكلام"^{٨٨}.

ومن المباحث الصوتية التي ترد فيها مادة (كثر) ما يقوله في باب "ما كان شاذًا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد" عن قولهم ست وأصلها سدس. ويشرح سيبويه ذلك فيقول: "وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم أن السين مضاعفة وليس بينهما حاجز قوي... فابدلوا السين أشبه الحروف بها من موضع الدال لئلا يصيروا إلى أنقل مما فروا منه إذا أدغموا وذلك الحرف التاء كانه قال سدت ثم أدغم الدال في التاء"^{٨٩}.

ومثله أيضا قوله إنه من الشاذ قول العرب في بني العنبر بلعنبر ويضيف: "وكنكك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك لأنها لما كانت مما كثر في كلامهم"^{٩٠}. فإذا لم تظهر لام المعرفة لا تحذف النون من "بني" في أسماء القبائل لأنها لا تكثر في كلامهم كثرة القبائل التي تظهر اللام فيها بعد "بني".

وأيضا يستعمل سيبويه مادة (كثر) في حديثه عن الامالة فيقول في باب ما أميل على غير قياس: "وذلك الحجاج إذا كان اسما لرجل وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر لأن الامالة أكثر في كلامهم"^{٩١}.

^{٨٨} نفسه

^{٨٩} نفسه

^{٩٠} الكتاب ٤٢٨/٢

^{٩١} الكتاب ٤٣٠/٢

^{٩٢} الكتاب ٢٦٤/٢

ومثله أخيراً حديثه عن لفظ الجلالة "الله" إذ يقول إن الألف واللام فيه بمنزلة شيء غير منفصل لأنها كثرت في كلامهم، يشرح: "لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله"^{٩٣}.

٣. مادة (كثر) في أبواب الحروف:

لما كانت الحروف على نوعين: أدوات وأصوات، فصلنا الحديث عن ورود مادة

(كثر) فيها على الشكل التالي:

أولاً: أبواب الحروف التي هي أدوات:

وذلك في حديث سيبويه عن الحروف الجارة، إذ يذكر عن لسان الخليل: "أن قولهم لاه

أبوك ولاقيته أمس إنما هو على الله أبوك ولاقيته بالأمس ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان"^{٩٤}. ويعقب سيبويه: "وليس كل جار يضم لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر في كلامهم لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أوج"^{٩٥}.

ومثله أيضاً حديثه عن واو القسم، إذ يقول: "واعلم أنك إذا حذف من المحلوف به حرف الجر نصبته كما تنصب حقا إذا قلت أنك ذاهب حقا فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكد بالحق... وذلك قولك الله لأفعلن"^{٩٦} على تقدير والله لأفعلن، ويضيف أن من

^{٩٣} الكتاب ٣١٠/١

^{٩٤} الكتاب ٢٩٤/١

^{٩٥} نفسه

^{٩٦} الكتاب ١٤٤/٢

العرب من يقول "الله لأفعلن ذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه"^{٩٧}.

ومثل الواو حرف الجر رب، كما في قول الشاعر:

"وجداء ما يرجى بها ذو قرابة
لعطف وما يخشى السماء رببيها
إنما يريد ورب جداء"^{٩٨}.

وكما في قوله: "وبلد تحسبه مكسوحاً"، يريد ورب بلد"^{٩٩}.

ومثلها اللام في قول العرب: "لبيك إن الحمد والنعمة لك"، إذ يجيز سيبويه استعمال أن في موضع إن على تقدير لأن، فيقول: "ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار فيه"^{١٠٠}.

وقد يتعدى الحذف حرف الجر ليصل إلى المجرور أيضاً، كما في قول العرب: "أنت أفضل وأنت تريد من غيرك"^{١٠١}، ويشير سيبويه إلى أن "الحذف هنا جائز جيد فقد لزم صفة عام لكثرة استعمالهم إياه حين استغنوا عنه"^{١٠٢}.

وضمن أبواب الحروف التي هي ادوات، ترد مادة (كثر) في معرض حديث سيبويه عن حذف إن إذ يقول: "وكذلك لو قلت أما أن يغفر الله لك لأنه دعاء ومع هذا أيضاً أنه

^{٩٧} الكتاب ١٤٤/٢

^{٩٨} نفسه

^{٩٩} الكتاب ٤٦٥/١

^{١٠٠} نفسه

^{١٠١} الكتاب ٤٦/٢

^{١٠٢} نفسه

كثر في كلامهم حتى حذفوا منه إنه وإنه لا تحذف في غير ذا^{١٠٣}. فالدعاء هو الموضع الوحيد الذي تحذف فيه إن لكثرت في كلام العرب.

ثانيا: أبواب الحروف التي هي أصوات:

تتكرر مادة (كثر) في هذه الأبواب في حديث سيبويه عن حذف بعض الحروف. ولعل أكثر حالات حذف هذه الحروف يرد في أبواب النداء. فتحذف ياء الإضافة في المنادى ويعوض منها بالكسرة كما في القول: "يا قوم"، ويعلل سيبويه ذلك بقوله: "وصار حذفها ههنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء"^{١٠٤}. وقد يعوضون من هذه الياء بالهاء كما في أمه ويا أبه، فيقول: "فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين... فلما ألحقوا الهاء في أبه وأمهم صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع نحو عمه وخاله"^{١٠٥}، ويؤكد سيبويه أن هذا لا يحدث إلا في النداء: "واختص النداء بذلك لكثرت في الكلام"^{١٠٦}.

وقد يحذفون الحرف الأخير من يا صاحب فيقولون يا صاح، ويشير سيبويه أن ذلك لا يحصل إلا في النداء فيقول: "إلا أنهم قالوا يا صاح، وهم يريدون يا صاحب وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف"^{١٠٧}.

وتحذف الهاء أيضا في النداء، إذ يقول سيبويه: "واعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك كان اسما خاصا غالبا أو اسما عاما لكل واحد من أمة فإن

^{١٠٣} الكتاب ٤٨٢/١

^{١٠٤} الكتاب ٣٠٦/١

^{١٠٥} نفسه

^{١٠٦} الكتاب ٣٠٧/١

^{١٠٧} الكتاب ٣٣٧/١

حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب^{١٠٨}. ويمثل على ذلك بقول العجاج: "جاري لا تستكري عذيري"^{١٠٩}، وهو يريد جارية.

ويستعمل سيبويه مادة (كثُر) في حديثه عن الترخيم الذي يعرفه أنه: "حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً"^{١١٠}، ويضيف أن الترخيم لا يكون إلا في النداء، فيقول: "واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر وإنما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم فحذفوا ذلك"^{١١١}.

ومن الحروف التي تحذف في غير النداء الألف كما في قول العرب ابيض واخضر واصفر واحمر، فهي في الأصل ابيض واحمار واخضار واصفار فيقول سيبويه: "وابيض واخضر واحمر واصفر أكثر في كلامهم لأنه كثر فحذفوه"^{١١٢}، وكذلك الألف في قولهم لم أبل فقد سأل سيبويه الخليل عن لم أبل فقال له: "هي من باليت ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف لأنه لا يلتقي ساكنان"^{١١٣}، ويعلل حدوث هذا في الجزم، فيقول: "وإنما فعلوا هذا في الجزم لأنه موضع حذف فلما حذفوا الباء

^{١٠٨} الكتاب ٣٣٠/١

^{١٠٩} نفسه

^{١١٠} الكتاب ٣٢٩/١، والترخيم لغة هو "التليين، ومنه الترخيم في الأسماء لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهلوا النطق بها" (راجع لسان العرب لابن منظور مادة "رخم" ففي معنى الترخيم اللغوي أي التليين ما يفترض التخفيف بالحذف).

^{١١١} الكتاب ٣٣٠/١

^{١١٢} الكتاب ٢٢٢/٢ وأنظر أيضا ٣٩٢/٢

^{١١٣} الكتاب ٣٩٢/٢

التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون يكن حين أسكنت فاسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثيرا في كلامهم^{١١٤}.

وتحذف الألف أيضا في تحقير الأسماء المبهمة "الذي والتي" إذا تثبت. يقول

سيبويه: "ومثل ذلك الذي والتي تقول اللذيا واللتيا. قال العجاج: بعد اللتيا واللتيا والذي، وإذا تثبت حذفت هذه الألفات كما تحذف ألف ذواتا لكثرتها في الكلام"^{١١٥}.

وتحذف الألف أيضا من ها "هلم" التي هي للتثنية، فيقول سيبويه: "والهاء أفضل (أي في

هلم) إنما هي التي للتثنية ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم"^{١١٦}.

ومن الحروف التي تحذف في غير النداء الهمزة، يقول سيبويه: "واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها"^{١١٧}. ومن ذلك قول العرب أرى وترى ويرى ونرى وهي في الأصل من الفعل رأى، فالمضارع يكون أرى، فكانت الهمزة متحركة يسبقها حرف ساكن لذا حذفت فصارت أرى، وكذلك كل أحرف المضارعة كما يقول سيبويه: "ومما حذف في التخفيف لأن ما

^{١١٤} الكتاب ٣٩٢/٢، ويشرح ابن جني حذف الألف من "لا أبال" فيقول: "يقال لم أبال بمنزلة لم أرام ولم اعاط لأنه مضارع باليت... ولكنه لما كثر استعمال هذه الحروف فصارت لم أبال تقال عند كل شيء محقر، خففت بتسكين اللام من لم أبال وشبهت اللام بالفاء من أخاف فكما تسكن تلك للجزم كذلك سكنوا هذه اللام من لم أبال تشبيها بالفاء لكثرة الاستعمال، فلما سكنت اللام حذفت الألف لالتقاء الساكنين كما تحذف من لم أخف وكذلك من لم يكن لأن كان كثر استعمالهم أياها وصارت عبارة عن الأفعال "انظر: المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف، لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، ط ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٤، ٢٢٧/٢.

^{١١٥} الكتاب ١٤٠/٢

^{١١٦} الكتاب ١٦٥/٢

^{١١٧} الكتاب ١٦٥/٢

قبله ساكن قوله أرى وترى ويرى ونرى غير أن كل شيء في أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيت فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه^{١١٨}.

وتحذف الهمزة أيضا في الثلاثي المزيد أفعل الذي يصير يفعل ويفعل، ولكن الخليل يقول: "كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل وأخواتهما ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه"^{١١٩}.

ويشير سيبويه في مواضع أخرى يتحدث فيها عن الهمزة وعن المواضع التي تعتبر فيها زائدة فيقول: "الهمزة إذا لحقت أولا رابعة فصاعدا فهي مزيدة أبدا عندهم"^{١٢٠}، ويشرح اعتبار الهمزة زائدة في كلامهم فيقول: "وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وان لم يجروا ما تذهب فيه مشتقا لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال والصفة التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألف فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا"^{١٢١}.

ومن الحروف المحذوفة الواو والياء في بعض أبنية الصرف. يقول سيبويه عن الفعل استحييت: "وكذلك استحييت أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في بعث وسكنت في الثانية لأنها لام الفعل فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان وإنما فعلوا هذا حيث كثر من كلامهم"^{١٢٢}.

^{١١٨} الكتاب ١٦٥/٢ وقوله كل شيء في أوله زائدة يعني أحرف المضارعة، وقوله سوى ألف الوصل فيعني به ألف الوصل التي تدخل على فعل الأمر الذي أوله ساكن مثل رأيت. راجع: النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت ١٩٨٧، ٩٧٨/٢.

^{١١٩} الكتاب ٣٣١/٢

^{١٢٠} الكتاب ٣٤٣/٢

^{١٢١} نفسه، وانظر أيضا في المعنى نفسه ٣٤٥/٢ و٣٤٧ و٣٤٩.

^{١٢٢} الكتاب ٣٨٩/٢

ومثله أيضا الواو في طاح وتاه، فقد قال سيبويه: "إن أصل الألف واو سكنها وحذفها العرب في يطيح ويتيه ليفروا من أن يكثر هذا في كلامهم مع كثرة الياء والواو"^{١٢٣}. ومثلها أيضا الناء التي هي للتأنيث والتي قد تحذف في بعض المواضع كما في القول نعم البلد، فيقول سيبويه: "ومن قال نعم المرأة قال نعم البلد وكذلك هذا البلد نعم الدار كما كانت البلد ذكرت فلزم هذا في كلامهم لكثرتة حتى صار كالمثل"^{١٢٤}.

ومثلها أخيرا النون، كما في قول العرب لعلي على تقدير لعلني، يقول سيبويه: "فإن قلت لعلي ليس فيها نون فإنه زعم أن اللام قريبة من النون وهي أقرب الحروف من النون ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك لقربها منها فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه"^{١٢٥}.

^{١٢٣} سيبويه ٢٦٢/٢، تفسير سيبويه هذا ينظر الى المقارنة بين صيغة المضارع من جهة وصيغة الماضي من جهة أخرى، ولا ينظر الى الحقيقة التاريخية في نشأة هذه الصيغة (طاح وتاه)، فكأنه يرى أنها منقلبة عن طوح وتوه، والواقع أن هذا افتراض لا يدعمه الاستعمال اللغوي الذي وصلنا. قارن رأي سيبويه برأي المازني الذي يقول بأن تاه وطاح من الياء، المنصف ٢٦٢/١.

^{١٢٤} الكتاب ٣٠١/١ وانظر أيضا حذف الناء في "ليت شعري" سيبويه ٢٢٩/٢

^{١٢٥} الكتاب ٣٨٦/١

بعد أن عرضنا لمادة (كثُر) كما وردت في أبواب الأفعال والأسماء والحروف في

كتاب سيبويه، يمكن ترتيب هذه المادة على الشكل التالي:

جدول رقم (١)

في أبواب الفعل	
الشاهد	ما أحدثته "الكثرة" فيه
١- إياك والأسد	حذف الفعل بعد إياك
٢- رأسه والحائط	حذف الفعل (كأنه قال دع رأسه والحائط)
٣- أخذته بدرهم فصاعدا	حذف الفعل (كأنه قال فذهب الثمن صاعدا)
٤- يا عبد الله	حذف الفعل (أعني)
٥- من انت زيدا	حذف الفعل (كأنه قال من انت تذكر زيدا)
٦- أما أنت منطلقا	حذف الفعل (كان)
٧- مرحبا وأهلا / لؤما واغترابا	حذف الفعل (رحبت وأهلت/ تلوم وتغترب)
٨- تالله رجلا / سبحان الله رجلا	حذف الفعل (كأنه قال تالله ما رأيت رجلا)
٩- ولا زعماتك	حذف الفعل (كأنه قال ولا أتوهم زعماتك)
١٠- ديار مية	حذف الفعل (أذكر)
١١- كليهما وتمرا	حذف الفعل (أعطني)
١٢- كل شيء ولا شتيمة حر	حذف الفعل (كأنه قال انت كل شي)
١٣- انتهوا خيرا لكم / ووراعك أوسع لك / وحسبك خيرا	حذف الفعل (انته وأدخل)
١٤- إذا كان غد فانتني	حذف الفعل (كان)

حذف الفعل (واسمع مني الآن)	١٥- حينئذ الآن
حذف الفعل (دع الشك)	١٦- ما أغفله عنك شيئاً

الجدول رقم (٢)

في أبواب الأسماء

الشاهد	ما أحدثته "الكثرة" فيه
١- لولا عبد الله لكان كذا وكذا	حذف الخبر
٢- لا كالعشبة / لا كزيد رجل / لا عليك	حذف اسم لا
٣- أي والله	حذف (للأمر هذا)
٤- لعمر الله لأفعلن / أيم الله لأفعلن	حذف (المقسم به)
٥- إذا ابن موسى بلغته	ترجيح نصب ابن
٦- وثلاث كلهن قتلت	ترجيح نصب كلهن
٧- راشدا مهديا	ترجيح النصب
٨- صبر جميل فكلانا مبتلى	ترجيح نصب "صبر جميل"
٩- ولكن زنجي عظيم المشافر	ترجيح نصب زنجي
١٠- سير عليه اليوم	ترجيح رفع اليوم
١١- ان خيرا فخير / ان خنجرا فخنجر	ترجيح رفع خير / خنجر
١٢- أتوني الا أن يكون زيد	ترجيح رفع زيد
١٣- فداء لك	ترجيح الكسر
١٤- أي	ترجيح جمعها في الاستفهام
١٥- هذا يوم يقوم زيد	التوسع في استعمال أسماء الدهر
١٦- يا ايم أم وابن عم	ترجيح نصبها على اعتبارها اسما واحدا
١٧- من زيدا	تغيير من عن حال نظائرها

تغيير هذه الأسماء عن حال نظائرها	١٨- ذا وذي وألا وآلاء
ترجيح تقديم وتأخير الكلمات في الشعر	١٩- لقيته عبد الله / عبد الله لقيته
ترجيح استعمال حمضية	٢٠- بعير حامض وعاضه
ترجيح استعمال فعائل في جمع فعيلة	٢١- الوزن فعيلة في الأسماء
ترجيح التثوين	٢٢- لا غلام ظريف لك
حذف تثوين زيد	٢٣- هذا زيد بن عمرو
حذف التثوين	٢٤- يا تيم تيم عدي
حذف الحركة	٢٥- نعم وبئس / عليكم وأنتم
إبدال السين تاء وحذفها	٢٦- ست وأصلها سدس
حذف النون	٢٧- بلعنبر
ترجيح الإمالة	٢٨- الحجاج
تغيير هذا اللفظ عن حال نظائره	٢٩- لفظ "الله"

الجدول رقم (٣)

في أبواب الحروف	
الشاهد	ما أحدثته "الكثرة" فيه
١- لاه أبوك/ لاقبته أمس	حذف حرف الجر
٢- الله لأفعلن	حذف الواو
٣- وجداء ما يرجى بها / وبلد تحسبه مكسوحا	حذف رب
٤- أنت أفضل	حذف الجار والمجرور كأنه قال (من غيرك)
٥- اما أن يغفر الله لك	حذف انه
٦- يا قوم	حذف ياء الاضافة في المنادى
٧- يا صاحب / يا صاح	حذف الحرف الأخير
٨- جاري لا تستنكري عذيري	حذف الهاء من جارية
٩- ابيض، احمر، اخضر/ لم أبل	حذف الألف
١٠- تحقير الذي والتي	حذف الألف
١١- أرى وترى	حذف الهمزة
١٢- الثلاثي المزيد أفعل الذي يصير يفعل ويفعل	حذف الهمزة
١٣- استحييت/ بعث/ طاح/ تاه	حذف الواو والياء
١٤- نعم البلد	حذف تاء التانيث
١٥- لعلني	حذف النون

ب. معاني "الكثرة" في الكتاب:

بدراسة المادة المرتبة سابقا وبمراجعة الجداول نلاحظ أن الكثرة أدت إلى الحذف في بعض الشواهد، وإلى الترجيح في بعضها، وإلى التغيير في بعضها الآخر. وهذا الأمر قد يفسر على وجهين: فإما أن يكون للكثرة مفهوم واحد يتردد عبر الكتاب مؤديا في بعض الحالات إلى الحذف وفي بعضها إلى الترجيح وفي بعضها الآخر إلى التغيير^{١٢٦}. وهو ما يجعلنا نتساءل عن علة هذه المعاني المختلفة، أي لماذا تؤدي الكثرة في موضع ما إلى الحذف وفي موضع آخر إلى الترجيح مثلا؟ أو أن يكون للكثرة مفاهيم مختلفة، أي أن الكثرة التي تؤدي إلى الحذف تختلف عن الكثرة التي تؤدي إلى الترجيح أو إلى التغيير. ولتبيان أي التفسيرين هو الأصح سندرس فيما يلي بعض نماذج من شواهد أدت فيها الكثرة إلى الحذف، وأخرى أدت فيها إلى الترجيح، وأخيرا شواهد أدت فيها إلى التغيير.

١. الكثرة المؤدية للحذف:

- النموذج الأول: حذف الفعل في الأمر والنهي بغير إياك:

يقول سيبويه: "ومن ذلك رأسه والحائط كأنه قال خل أو دع رأسه مع الحائط فالرأس مفعول والحائط مفعول معه فانتصبا جميعا ومن ذلك قولهم شأنك والحج كأنه قال عليك شأنك والحج ومن ذلك امرأ ونفسه كأنه قال دع امرأ مع نفسه فصارت الواو في معنى مع"^{١٢٧}. ويعلل حذف الفعل في هذه الشواهد بالقول: "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وما جرى من الذكر

^{١٢٦} ثمة حالة واحدة تؤدي فيها الكثرة إلى التوسع في الاستعمال وذلك في القول: "هذا يوم يقوم زيد". وسندرس هذه الحالة لاحقا.

وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل اياك^{١٢٨}. فقد حذف الفعل لكثرتة في كلامهم، وللاستغناء عن لفظه بما يرى المستمع من الحال وما يجري من الذكر، ولأن المفعول الأول صار بدلا من هذا الفعل. إلا أن سبويه اشترط في الحذف التنئية ليصير المفعول الأول مثل اياك فيقول: "ولم يكن مثل اياك لو أفردته"^{١٢٩}، ويقصد بمثل اياك أن يحذف الفعل قبل المفعول الأول ويصير الأخير بدلا منه كما حذف بعد اياك وصارت بدلا منه، ولو أفرد المفعول الأول أي لو قلنا رأسك أو شأنك أو امرأ، لم يكن المفعول مثل اياك فيجوز إظهار الفعل معه، لأن حذف الفعل في الأمر والنهي يكون مع اياك في الأصل لكثرة استعمالها، وحذف في هذا الشاهد لأن المفعول صار يشبه اياك حين ثني، يقول سبويه: "ولم يكن مثل اياك لو أفردته لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة اياك فشبهت باياك حيث طال الكلام وكان كثيرا في الكلام لو قلت نفسك أو رأسك أو الجدار كان اظهار الفعل جائزا نحو قولك اتق رأسك واحفظ نفسك واتق الجدار فلما ثنيت صار بمنزلة اياك واياك بدل من اللفظ بالفعل كما كانت المصادر كذلك نحو الحذر الحذر"^{١٣٠}. ويشبه حذف الفعل في هذا بحذفه مع المصادر المثناة مثل الحذر الحذر، مؤكدا مرة اخرى على ضرورة التنئية أي ان ياتوا بشيء ثان مع المفعول الأول لذا يشترط وجود الواو في القول رأسك والحائط، فيقول: "ولكن لا بد من الواو لأنه اسم مضموم الى آخر"^{١٣١}، ويشير الى أن هذا الأمر لا يتغير سواء كانت الواو واو المعية ام واو العاطفة: "إلا ان هذه الواو قد تكون

^{١٢٨} الكتاب ١/١٣٨

^{١٢٩} الكتاب ١/١٣٩

^{١٣٠} نفسه

^{١٣١} الكتاب ١/١٣٨

عاطفة فكأنه يقول دع امرأ ودع نفسه فليس ينقص هذا ما أوردت في معنى مع من الحديث^{١٣٢}.

النموذج الثاني، حذف الفعل في غير الأمر والنهي:

وذلك حذف كان في قول العرب "أما أنت منطلقا انطلقت معك"، فالفعل حذف بعد أما

"لأن أما كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل"^{١٣٣}

وأكد سيبويه ضرورة الكثرة لحذف كان بأن قارن بين أما وإما، فأما "هي أن ضمت إليها

ما وهي ما التوكيد"^{١٣٤}، فيشرح: "إن أظهرت الفعل قلت إما كنت منطلقا انطلقت انما تريد

إن كنت منطلقا انطلقت فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجر ثم اظهاره لأن أما كثرت

في كلامهم"^{١٣٥}. فحذف الفعل يكون بعد أما وليس بعد إما إذ إن الأولى كثر استعمالها حتى

صارت كالمثل، أي أن المتلقي صار يعرف الفعل المحذوف بعد أما، في حين ان إما لم

تكثر فلم تصبح كالمثل المستعمل لذا وجب ظهور الفعل بعدها لئلا يلتبس على المتلقي

الفعل المحذوف.

النموذج الثالث، حذف خبر لولا:

^{١٣٢} الكتاب ١/١٣٨

^{١٣٣} الكتاب ١/١٤٨

^{١٣٤} الكتاب ١/١٤٨

^{١٣٥} نفسه

يقول سيبويه: "وذلك قولك لولا عبد الله لكان كذا وكذا فكأنه قال لولا عبد الله كان بذلك المكان ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام"^{١٣٦}. فالكثرة في الاستعمال هي سبب الحذف.

في هذه النماذج الثلاثة كانت الكثرة سبب الحذف، إلا أنه في النموذج الأول أشار سيبويه إلى استغناء المخاطب بما يرى من الحال، أي أنه يعلم الفعل المحذوف، كما اشترط صيغة معينة أي التثنية لكثرة هذه الصيغة، واعتمد على وجود لفظ صار بدلا من الفعل. أما في النموذج الثاني فقد ربط الكثرة في الاستعمال باعتبار الشاهد بمنزلة مثل سائر، في حين أنه في النموذج الثالث اكتفى بالقول "حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام". وتدرج تحت هذه النماذج الثلاثة حالات الحذف التي سببها الكثرة والتي ذكرت سابقا في الجداول ١ و ٢ و ٣ على الشكل التالي:

الجدول رقم (٤): (الشواهد التي تدرج تحت النموذج الأول):

الشاهد	سبب الحذف
١- إياك والأسد	حذف الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام وصارت إياك بدلا من اللفظ بالفعل.
٢- يا عبد الله	حذف الفعل لكثرة استعمالهم إياه وصار حرف النداء بدلا منه لأن المنادى علم أنك تريده

<p>حذف الفعل لأنه كثر في كلامهم واستعملوا واستغنوا عن إظهاره بأنه قد علم أن زيدا منصوبا على الفعل</p>	<p>٣- من أنت تذكر زيدا</p>
<p>حذف الفعل لكثرة في كلامهم فصار المصدر بدلا من الفعل</p>	<p>٤- مرحبا وأهلا/ لؤما واغترابا</p>
<p>حذف الفعل استغناء لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضم فيه الفعل لكثرة استعمالهم إياه</p>	<p>٥- تالله رجلا / سبحان الله رجلا</p>
<p>حذف الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال أنته فصار بدلا من قوله أنت خيرا أو ادخل فيما هو خير لك.</p>	<p>٦- انتهوا خيرا لكم</p>

الجدول رقم ٥ (الشواهد التي تتدرج تحت النموذج الثاني):

الشاهد	سبب الحذف
١- ولا زعماتك	لكثرة استعمالهم هذا حتى صار كالمثل السائر
٢- ديار مية	لكثرة استعمالهم هذا حتى صار كالمثل السائر
٣- كليهما وتمرا	لكثرة استعمالهم هذا حتى صار كالمثل السائر
٤- كل شيء ولا شتيمة حر	لكثرة استعمالهم هذا حتى صار كالمثل السائر
٥- إذا كان غدا فانتني	لكثرة استعمالهم هذا حتى صار كالمثل السائر
٦- حينئذ الآن	لكثرة استعمالهم هذا حتى صار كالمثل السائر
٧- ما أغفله عنك شيئاً	لكثرة استعمالهم هذا حتى صار كالمثل السائر

الجدول رقم (٦) الشواهد التي تتدرج تحت النموذج الثالث:

الشاهد	سبب الحذف
١- لا كالعيشة/ لا كزيد رجل/ لا عليك	حذف الإسم لكثرة استعمالهم اياه
٢- اي والله	حذف الإسم لكثرة استعمالهم اياه
٣- لعمر الله لأفعلن/ وأيم الله لأفعلن	حذف الإسم لكثرة استعمالهم اياه
٤- هذا زيد بن عمرو/ يا تيم تيم عدي	حذفوا التنوين حيث كثر في كلامهم
٥- نعم وبئس/ عليكم أنتم	حذفوا الحركة لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم
٦- لاه أبوك/ الله لأفعلن/ وجداء ما يجري بها كلامهم وبلد تحسبه مكسوحا.	حذف الجار فيما كثر في كلامهم

حذف الحرف لكثرة استعمالهم اياه	٧- أبيض/ جاري/ نعم البلد/ لعلي/ أرى وترى.
--------------------------------	--

في الجدول الأول شواهد أدت كثرة استعمال الأفعال فيها الى إدراك المخاطب هذه الأفعال دون ذكرها، فاستغنى عنها بعلمه وحذفت وصار لفظ ما بدلا منها فإذا ما ذكر هذا اللفظ عرف الفعل المحذوف. إن الكثرة في الاستعمال في شواهد هذا الجدول ارتبطت بتركيب معين اشترط فيه عنصران: المتكلم والمخاطب، فثمة علاقة واضحة بين القائل والمتلقي إذ إن الكثرة في هذه الشواهد ساعدت المخاطب أن يعرف ما يقصد بتركيب ما بالرغم من حذف أحد عناصره (الفعل في هذه الحالة) مثلا في النموذج الخامس يقول: "لأن المخاطب يعلم ان هذا الموضع انما يضم فيه الفعل لكثرة استعمالهم اياه"^{١٣٧}، او أن المتلقي يرى أمرا يساعده على معرفة قصد المتكلم من مثل النموذج الأول أي القول رأسك والحائط فالمتلقي يرى احتمال اصطدام رأس أحدهم بالحائط فيعلم أن المقصود هو الاتقاء. اذا الكثرة كانت عاملا ساعد المخاطب على معرفة الفعل فاستغنى عن ذكره وحذف.

في الجدول الثاني الكثرة حولت بعض الجمل التي استعملت بصيغة واحدة مرارا إلى أمثال مستعملة أدركها المخاطب بالرغم من حذف أحد عناصرها (وهنا أيضا الفعل). ففي هذه الشواهد طرفان أيضا: المتكلم والمخاطب وكلاهما يدرك ما يقال لكثرة ترده لأنه صار بمنزلة مثل. والمثل يحفظ في الأذهان لكثرة استعماله فإن حذف الفعل فيه ظل المعنى معلوما.

أما في الجدول الثالث فإن سيبويه يكتفي بالقول "حذف لكثرة استعمالهم اياه"، ولكن بدراسة شواهد هذا الجدول نلاحظ انها تشبه ما ورد في الجدولين السابقين. فإن حذف التنوين مثلا في جملة "هذا زيد بن عمر" قد سمح به لأن التنوين قد كثر في هذا التركيب، فإن حذف يبقى معلوما انه كان موجودا. ومثله أيضا حذف حرف الجر فإنه ظل معلوما أنه كان موجودا بدليل جر الاسم بعده، ففي ذهن المتلقي إدراك لوجود هذا الحرف فجر الاسم وكأنه ينويه.

نستنتج مما سبق ان الكثرة التي تؤدي الى الحذف تكتسب مفهومها من ارتباطها بصيغ وتراكيب معينة صارت معلومة في ذهن المتكلم والمخاطب.

٢. الكثرة المؤدية للترجيح:

- النموذج الأول، وذلك قول الشاعر:

"ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود"^{١٣٨}

يقول سيبويه عن رفع كلهن: "فهذا ضعيف والوجه الأكثر الأعراف النصب"^{١٣٩}. فرجح حالة اعرابية (هي النصب في هذا النموذج) لأنها أكثر.

النموذج الثاني، وذلك في حديثه عن استعمال الوزن فعائل:

يقول سيبويه عن أسماء الرجال والنساء التي على وزن فعيلة إنه لا يجوز جمعها الا على فعائل، "وان سميت بفعيلة صفة نحو القبيحة والظريفة لم يجز فيه الا فعائل لأن الأكثر فعائل وإنما جعله على الأكثر"^{١٤٠}. فقد رجح استعمال الوزن فعائل لأنه الأكثر.

^{١٣٨} الكتاب ٤٢/١

^{١٣٩} نفسه

^{١٤٠} الكتاب ١٠١/٢

ويندرج تحت هذين النموذجين كل الشواهد التي عرضت في الجدول رقم (٢) والتي ادت فيها الكثرة الى الترتيب. ولعل سيبويه يرجح إما حالة اعرابية ماء، كالنصب او الرفع أو الجر أو وزنا صرفيا على الشكل التالي:

جدول رقم (٧) : ما يندرج تحت النموذج الأول:

الشاهد	سبب الترتيب
١- إذا ابن موسى بلال بلغته	والنصب عربي كثير
٢- صبرا جميلا	والنصب أكثر
٣- سير عليه اليوم	والرفع في جميع هذا عربي كثير
٤- إن خنجرا فخنجر	والرفع أكثر وأحسن
٥- فداء لك	والجر كان أخف عليهم من الرفع إذ أكثروا استعماله
٦- جمع أي في الاستفهام	لأنه أكثر في كلامهم
٧- راشدا مهديا	كثر النصب في كلامهم
٨- أتوني إلا أن يكون زيد	فالرفع جيد وهو كثير في كلامهم

جدول رقم (٨): (ما يندرج تحت النموذج الثاني)

الشاهد	سبب الترتيب
١- بعير حامض وحمضية	لأن حمضية أجود وأقرب وأكثر في كلامهم
٢- فعيلة وتجمع فعائل	لأن الأكثر فعائل فإنما تجعله على الأكثر

بدراسة الشواهد نستنتج ان الكثرة التي تؤدي الى ترتيب حالة اعرابية أو وزن صرفي إنما تتخذ مفهوما وصفيا. ففي شواهد الجدولين (٧) و(٨) يرجح سيبويه حالة

اعرابية ما مستعملا الكثرة ليصف الظاهرة لا ليعللها، كأن يقول: " كثر النصب في كلامهم" . وكذلك حين يرجح وزنا صرفيا، اذ يقول: "لأن حمضية أجود وأقيس وأكثر في كلامهم"^{١٤١}. فالكثرة في هذه الشواهد وصف وليست سببا كما كانت في حديثنا عن الحذف.

٣. الكثرة المؤدية للتغيير:

بمراجعة الجدول رقم (٢) نجد أن هناك ثلاثة شواهد ادت فيها الكثرة الى التغيير، لذا سندرس هذه الشواهد كنموذج واحد. يقول سيبويه عن العرب: "وهم مما يغيرون الأكثر عن حال نظائره"^{١٤٢}، ويقول أيضا: "لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله"^{١٤٣}، أي ان ما يكثر في كلام العرب يغير عن حال ما هو مثله. فمثلا لفظ الجلالة "الله" ثبتت فيه الألف واللام ولم تثبت في الأسماء الأخرى لأن هذا اللفظ كثر في كلامهم فعومل معاملة مختلفة عن غيره من الأسماء"^{١٤٤}، كذلك الأسماء المبهمة مثل الألاء وذا وذي فإنها لكثرتها خولف بها عن سواها"^{١٤٥}، وأيضاً من غيرت عن حال أسماء الاستفهام الأخرى لأنها كثرت في كلام العرب"^{١٤٦}.

نلاحظ ان الكثرة هنا أيضا تتخذ مفهوما وصفيا، فسيبويه في هذه الحالات الثلاث يتحدث عن أسماء كثرت فغيرت عن حال نظائرها. والأمر في هذه الحالات يقتصر على

^{١٤١} الكتاب ١٠١/٢

^{١٤٢} الكتاب ٤٠٤/١

^{١٤٣} الكتاب ٣١٠/١

^{١٤٤} نفسه

^{١٤٥} الكتاب ٤٢/٢

^{١٤٦} الكتاب ٤٠٤/١

ألفاظ مفردة لا صيغ وتراكيب معينة تشترط عنصرين: المنكلم والمخاطب وتفترض فهمهما. فالكثرة المؤدية الى الترجيح والتغيير هي واحدة، إذ في كلتا الحالتين نكتسب معنى وصفيا يتعلق بكلمات مفردة، في حين تختلف الكثرة المؤدية للحذف اذ ترتبط بالمتكلم والمخاطب وتطراً على تراكيب محددة.

بناء على هذا التحليل، نستطيع القول إن للكثرة مفهومين: الأول يرتبط بالعملية الكلامية نفسها ويعتمد على علاقة ذات طرفين: المنكلم والمخاطب، يؤدي الى ادراك الطرفين لما يقال وما يجري فيستغني عن ركن من اركان الجملة (الاسم، الفعل، الحرف) بحذفه. اما المفهوم الثاني فيرتبط بألفاظ مفردة يصفها بانها كثرت ويعطيها بعدا عدديا فيؤدي الى ترجيح حالة باثبات استعمالها او الى تغيير معاملة هذا اللفظ، نحواً أو صرفاً، فيخالف به ما يشبهه^{١٤٧}.

^{١٤٧} إن ما توصلنا اليه من نتائج حول مفهوم الكثرة يقوم على دراسة الشواهد التي عرضنا في الجداول رقم ١ و ٢ و ٣، باستثناء شاهد واحد كنا قد أشرنا أننا سندرسه لاحقاً في هذا الشاهد تؤدي الكثرة فيه الى التوسع في الاستعمال، فما علاقة الكثرة بالتوسع؟ يقول سيوييه في باب ما يضاف الى الأفعال من الأسماء: " يضاف اليها أسماء الدهر وذلك قولك هذا يوم يقوم زيد"، ويجوز ذلك في أسماء الدهر، فيقول: " وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة وتوسعوا بذلك لكثرتة في كلامهم". فكثرة أسماء الدهر في كلام العرب أجازت اضافتها الى الأفعال، أي ان أسماء الدهر غيرت عن حال نظائرها من الأسماء بأن جاز لها ان تضاف الى الأفعال في حين لم يجر ذلك لغيرها. وعلى هذا فإن التوسع يحمل معنى التغيير، كأن كثرة أسماء الدهر في كلام العرب حملتهم على تغييرها عن سواها من الأسماء، وقد وضعنا سابقاً العلاقة بين الكثرة والتغيير.

وفي حديثنا عن التوسع نحيل الى مقال لـ Versteegh يدرس فيه معنى التوسع والسعة في كتاب سيوييه. وخلاصة حجته ان التوسع يرتبط في الكتاب بحالات ثلاث، اولاً: الحالة التي يعوض فيها المضاف اليه عن المضاف، مثلاً اسأل القرية وهو يريد اسأل أهل القرية، ثانياً: الحالة التي يكون فيها الظرف مفعولاً به، مثلاً: سرت يوماً، ثالثاً: الحالة التي يكون فيها المصدر مفعولاً به، مثلاً: ضربت ضرباً شديداً. ويستنتج Versteegh من ذلك ان التوسع مصطلح يعني إخراج اللفظ من الحد المعنوي الذي وضع له ليأخذ معنى آخر.

ويربط بين هذا المصطلح ومصطلح المجاز، إذ يرى أن التوسع هو المصطلح الأولي للمجاز، وأنه تطور بعد سيبويه ليكتسب معنى ما نفهمه اليوم من كلمة مجاز

(راجع: Versteegh, k. "Freedom of the Speaker? The Term *Ittisa*, and Related Notions in Arabic Grammar", in *Studies in the History of Arabic Grammar II*, John Benjamins Publishing Company, Amsterdam/ Philadelphia 1990, pp: 280-293)

الذي توصل إليه Versteegh لا ينطبق على الشاهد الذي بين أيدينا، إذ أن أسماء الدهر لم تخرج عن الحد الذي وضعت له لتأخذ معنى آخر، فقد احتفظت بمعناها الزمني لكنها أضيفت إلى الأفعال دون سائر الأسماء. فربما قد فات Versteegh دراسة هذا الشاهد في بحثه عن معنى التوسع.

الفصل الثاني

مفهوم الحذف في الكتاب

لتحديد مفهوم الحذف عند سيبويه عدنا الى ظواهر ثلاث بالدراسة والبحث، هذه الظواهر هي الإضمار والاختزال والتقدير. اذ قد توحى للوهلة الأولى انها مرادفة للحذف، وعلى ضوء هذا الترادف سوغ للباحث اللغوي استعمال الفعل أضمر او اختزل أو قدر اذا اراد حذف^١. لذا درسنا هذه الظواهر كما جاءت في الكتاب لنلقي الضوء على مفهوم الحذف. غير ان ما توصلنا اليه من نتائج يشير الى ان هذه المصطلحات ليست مترادفات. فكل منها مفهوم خاص ومغاير لمفهوم الحذف كما سنبين حين سندرس الفرق بين الإضمار والحذف اولاً، فالاختزال والحذف ثانياً، فظاهرة التقدير ثالثاً لتتوصل أخيراً الى مفهوم الحذف كما تناوله سيبويه في كتابه.

أ. الفرق بين الإضمار والحذف:

تكثر مادة (ضمر) في أبواب الفعل والاسم والحرف في كتاب سيبويه^٢. وفيما يلي سنمثل على استعمال هذه المادة في كل باب لننتبين مفهوم الإضمار في الكتاب. فسنعرض لبعض نماذج إضمار الفعل، وإضمار الاسم، وإضمار الحرف، على النحو الآتي:

^١ نلاحظ هذا الأمر في كتب النحويين واللغويين القدماء وفي كتب الباحثين اللغويين المحدثين. اما في كتب الأوائل فهذا ما سنشرحه بالتفصيل في الفصل الثالث حيث سنبين كيف استعملت هذه الألفاظ كمرادفات. أما كتب المحدثين فنحيل الى كتابين منهما على سبيل المثال هما: أ- في النحو العربي نقد وتوجيه، لمهدي المخزومي، ط١، منشورات المكتبة العربية، بيروت ١٩٤٦، ص ٢٠٧-٢٢٤، ب- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، لمحمود ياقوت، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥، وفيه استعمال واضح لهذه المفردات كمرادفات.

^٢ راجع Troupeau ص ١٣٢.

١. إضمار الفعل:

يضمّر الفعل في الأمر والنهي وفي غير الأمر والنهي وبعد الحرف.

أولاً: في الأمر والنهي:

يقول سيبويه: "وذلك قولك زيذا وعمراً ورأسه وذلك انك رأيت رجلاً يضرب او يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله ان تلفظ له بعمله فقلت زيذاً أي اوقع عملك بزيد أو رأيت رجلاً يقول أضرب شر الناس فقلت زيذاً... استغنيت عن الفعل بعمله أنه مستخبر فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه"^٣. ويقول: "واما النهي فإنه التحذير كقولك الأسد الأسد والجدار الجدار والصبي الصبي فإنما نهيته ان يقرب الجدار المخوف المائل او يقرب الأسد أو يوطيء الصبي"^٤. ويذكر سيبويه جواز اظهار الفعل في كل هذا فيقول: "ان شاء اظهر مع هذه الأشياء ما أضمر من الفعل فقال اضرب زيذاً واشتم عمراً ولا توطيء الصبي واحذر الجدار ولا تقرب الأسد"^٥.

ثانياً: في غير الأمر والنهي:

يقول سيبويه: "إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج فقلت: مكة ورب الكعبة حيث زكنت، أنه يريد مكة كأنك قلت: يريد مكة والله"^٦. فالفعل أضمر في هذه

^٣ الكتاب ١/١٢٨

^٤ نفسه

^٥ نفسه

^٦ الكتاب ١/١٢٨

الحالة اكتفاء بعلم المخاطب إذ أنه يرى ما يجري. ومثله أيضا قوله: "إذا رأيت رجلا يسند سهما قبل القرطاس فقلت القرطاس والله أي أصاب القرطاس"^٧.

ثالثا: بعد الحرف

يقول سيبويه: "وذلك قولك الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف"^٨، والفعل المضمر في هذه الحالة هو فعل كان الذي يمكن إظهاره كما يقول سيبويه: "وإن شئت أظهرت الفعل فقلت إن كان خنجرا فخنجر وإن كان شرا فشر"^٩.

٢. إضمار الاسم:

ومنه إضمار المبتدأ وإضمار الخبر

أولا: إضمار المبتدأ:

يقول سيبويه في "باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبنى عليه مظهرا"^{١٠}:
 "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت عبد الله وربى كأنك قلت ذاك عبد الله أو هذا عبد الله أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت زيد وربى أو مسست جسدا أو شممت ريحا فقلت زيد أو المسك أو دقت طعاما فقلت العسل ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته فقلت عبد

^٧ الكتاب ١/١٢٩

^٨ نفسه

^٩ الكتاب ١/١٣٠

^{١٠} الكتاب ١/٢٧٩

الله كأن رجلا قال مررت برجل راحم المساكين بار بوالديه فقلت فلان والله^{١١}. ويقول أيضا في "باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة"^{١٢}: "وذلك قولك هذا عبد الله منطلق"^{١٣}، فينقل عن لسان الخليل ان رفع منطلق على إضمار هذا أو هو كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق^{١٤}.

ثانيا: إضمار الخبر:

ومن ذلك قول العرب "إن مالا وإن ولدا وإن عددا أي إن لهم مالا فالذي أضمرت لهم"^{١٥}، ومثله أيضا قول الأعشى:

"إن محلا وإن مرتحلا وإن في السفر ما مضى مهلا"^{١٦}

ثالثا: إضمار الحرف:

ومنه إضمار أن بعد اللام كما في القول "جئتك لتفعل" وبعد حتى كما في القول "تكلم حتى أجيبك"، إذ يقول سيبويه: "فإنما انتصب هذا بأن وأن ههنا مضمرة"^{١٧}. ويضيف أن

^{١١} الكتاب ٢٧٩/١

^{١٢} الكتاب ٢٥٨/١

^{١٣} نفسه

^{١٤} نفسه

^{١٥} الكتاب ٢٨٤/١

^{١٦} نفسه

^{١٧} الكتاب ٤٠٧/١

بعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، فيقولون كيمه كما يقولون حتامه. ويشرح سيبويه أن
أن لا تظهر بعد حتى وكى في حين أن اللام قد تظهر بعدها أن وقد تضر^{١٨}.

ومنه أيضا إضمار لام الأمر كما في قول الشاعر:

"محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا"^{١٩}

وإنما أراد لتفد^{٢٠}.

وتفصيل القول في هذه الشواهد نبدأه بدراسة النماذج التي عرضناها في مسألة
إضمار الفعل. ففي هذه الشواهد يكرر سيبويه القول بأن من الجائز إظهار الفعل المضمرة:
"قأنت قد تضر الفعل أو تظهره"^{٢١}، و"إن شاء أظهر مع هذه الأشياء ما أضمر من
الفعل"^{٢٢}. فحيث استعمل سيبويه مادة (ضمر) مع الأفعال ذكر إمكانية ظهور هذه الأفعال
المضمرة، في حين أنه في حديثه عن الحذف أكد أن ما حذف هو فعل متروك إظهاره.
هذا الأمر سيكون منطلقنا في تبيان الفرق بين الإضمار والحذف، وعنه يقول سيبويه: "إن
الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار فعل مظهر لا يحسن إضماره وفعل مضمرة
مستعمل إظهاره وفعل مضمرة متروك إظهاره"^{٢٣}. في هذا القول ميز سيبويه بين ما هو
مضمرة مستعمل إظهاره وبين ما هو مضمرة متروك إظهاره". وبالعودة إلى ما جمعنا من

^{١٨} نفسه.

^{١٩} الكتاب ٤٠٨/١

^{٢٠} نفسه

^{٢١} الكتاب ١٢٨/١

^{٢٢} الكتاب ١٤٩/١

^{٢٣} نفسه

مادة (ضمير) ومادة (حذف) نلاحظ أن ما أضمر هو ما يمكن معه إظهار الفعل أما ما حذف فلا يستعمل مظهرا. من ذلك أن سيبويه مثلا في حديثه عن حذف الفعل في الأمر والنهي بغير إياك، كما في القول رأسه والحائط فإنه يؤكد على ضرورة التنبيه، أي أن يأتي بشيء ثان بعد الواو ليحذف الفعل، إذ إن الإفراد أي القول رأسه لا يجوز إضمار الفعل معه: "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل إياك ولم يكن مثل إياك لو أفردته لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة إياك فشبهت بإياك حيث طال الكلام وكان كثيرا في الكلام لو قلت نفسك أو رأسك أو الجدار كان إظهار الفعل جائزا"^{٢٤}. فقد اشترط سيبويه لحذف الفعل في الأمر والنهي بغير إياك التنبيه لأن الإفراد يجوز معه إظهار الفعل، فكان شرط حذف الفعل أن لا يستعمل إظهاره. وكذلك يظهر ارتباط الحذف بما لا يستعمل مظهرا في حديث سيبويه عن الفعل المحذوف فيما صار بمنزلة المثل كما في قول ذي الرمة:

"ديار مية إذ مي مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب"^{٢٥}

يريد: اذكر ديار مية، ويفسر سيبويه هذا بقوله: "ولكنه لا يذكر اذكر لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه ولما كان من ذكر الديار قبل ذلك ولم يستعمل إظهاره"^{٢٦}. فيؤكد أن الفعل المحذوف لم يستعمل مظهرا من قبل لذا استعمل الفعل "حذف" ولم يقل "أضمر".

^{٢٤} الكتاب ١٣٨/١-١٣٩

^{٢٥} الكتاب ١٤١/١

^{٢٦} نفسه

وإذا كان الأمر يصح في الأفعال فإنه يصح في الأسماء أيضا. وبمراجعة نماذج إضمار الاسم نلاحظ أن ما يضمّر يمكن إظهاره. فليس هناك ما يوجب إضمار المبتدأ في قولك: "عبد الله وربي"^{٢٧}. إذا رأيت شخصا فعرفت أنه عبد الله، كما أنه لا يوجد ما يوجب إضمار خبر إن في قولك: "إن مالا"^{٢٨} وأنت تريد إن لهم مالا، في حين أن النماذج التي وقعنا عليها في حذف الاسم نلاحظ أن الاسم يحذف فيها وجوبا، كما في حذف خبر لولا وحذف اسم لا النافية للجنس في القول "لا كالعشبة عشية"^{٢٩}، فالإضمار يكون لما يستعمل إظهاره والحذف لما يترك إظهاره. وعلى هذا فإن الإضمار ليس مرادفا للحذف. وإذا كنا قد توصلنا إلى هذه النتيجة نتوقف عند ماهية العلاقة بين الحذف والإضمار. يدفعنا إلى هذا البحث أمر نلاحظه بتتبعنا لأبواب الإضمار والحذف عند سيبويه، وهي التي يعنونها سيبويه مستعملا مادة (ضم). فقد سمي الفعل المحذوف "فعلا مضمرا متروكا إظهاره"، وكذلك قال في أبوابه: "باب ما ينتصب على إضمار الفعل المضمر المتروك إظهاره استغناء عنه"^{٣٠} و"باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي"^{٣١}، في حين أنه في شرحه لهذه الأبواب لم يستعمل مادة (ضم) بل مادة (حذف)، وهذا يحملنا على الاستنتاج أن الحذف ليس مغايرا للإضمار ولكنه ليس

^{٢٧} الكتاب ٢٧٩/١

^{٢٨} الكتاب ٢٨٤/١

^{٢٩} الكتاب ٣٥٣/١

^{٣٠} الكتاب ١٣٨/١

^{٣١} الكتاب ١٤٦/١

مرادفاً له. فالإضمار يشمل الحذف إذ يكون لما يستعمل إظهاره في حين أن الحذف يختص بما ترك إظهاره. فالحذف إذاً نوع خاص من الإضمار يكون لما يستعمل إظهاره. وإذا كان الوجوب أمراً يميز الحذف عن الإضمار فإن هناك أمراً آخر يتعلق بالحذف دون الإضمار وهو الكثرة في الاستعمال. وقد بينا في الفصل الأول العلاقة بين الكثرة في الاستعمال والحذف. وملخص تلك العلاقة أنه حين يكثر استعمال صيغة أو تركيب ما يصير معلوماً في ذهن المخاطب يحذف أحد أركان الجملة (الفعل أو الاسم أو الحرف) أي أن الكثرة ترتبط بالحذف لا بالإضمار.

نستنتج مما سبق أن ثمة فرقاً بين الحذف والإضمار. هذا الفرق يؤكد أن اللفظتين ليستا مترادفتين، ولكنه لا يثبت اختلافاً بين مفهوميهما. فالحذف نوع خاص من الإضمار، أعني الإضمار وجوباً في حالة الكثرة في الاستعمال.

ب. الفرق بين الاختزال والحذف:

يندر استعمال سيبويه للفعل (خزل) في كتابه^{٣٢}. ويتركز ورود هذا الفعل في أبواب المصادر المنصوبة بالفعل المتروك إظهاره. وفي ما يلي سنعرض لأنواع هذه المصادر التي استعمل فيها الفعل اختزالاً لتتوصل إلى مفهوم الاختزال ولنشرح الفرق بينه وبين الحذف.

إن المصادر المنصوبة بالفعل غير المستعمل إظهاره والتي استعمل سيبويه معها مادة (خزل) نوعان: مصادر مدعو بها ومصادر غير مدعو بها، كما يلي:

أولاً: المصادر المدعو بها:

^{٣٢} راجع Troupeau ص. ٨، وفيه أن مادة خزل ترد عشر مرات.

يقول سيبويه: "وذلك قولك سقيا ورعيا ونحو قولك خيبة ودفرا وجدعا وبؤسا وأفة وتفة
وبعدا وسحقا"^{٣٣}، ويشرح: "كأنك قلت سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وخيبك الله خيبة فكل
هذا وما أشبهه على هذا ينتصب وإنما اختزل الفعل ما هنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ
بالفعل كما جعل الحذر بدلا من احذر"^{٣٤}.

وقد تجري بعض الأسماء مجرى المصادر المدعو بها، مثلا: "تربا وجندلا"^{٣٥}.
ويشرح سيبويه ذلك قائلا: "كانه قال ألزمتك الله وأطعمك الله تربا وجندلا وما أشبه هذا من
الفعل فاختزل الفعل ما هنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك تربت يداك وجندلت"^{٣٦}.
وتجري بعض الصفات مجرى المصادر المدعو بها أيضا. يقول سيبويه: "وذلك
قولك هنيا مريا كأنك قلت ثبت لك هنيا مريا وهناه ذلك هنيا"^{٣٧}. ويتابع: "فاختزل الفعل
لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك هناك"^{٣٨}.

ثانيا: المصادر غير المدعو بها:

يقول سيبويه: "من ذلك قولك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا"^{٣٩}. ويشرح: "كأنك قلت
أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا... وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه هذا بدلا من اللفظ
كما فعلوا ذلك في باب الدعاء"^{٤٠}.

^{٣٣} الكتاب ١٥٦/١

^{٣٤} الكتاب ١٥٧/١

^{٣٥} نفسه

^{٣٦} الكتاب ١٥٨/١

^{٣٧} الكتاب ١٥٩/١

^{٣٨} نفسه

ومثل هذه المصادر "سبحان الله ومعاذ الله"^{٣٩} يقول سيبويه: "وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقوله أسبحك واسترزقك وكأنه حيث قال معاذ الله قال عيادا بالله وعيادا انتصب على أعوذ بالله عيادا"^{٤٠}.

كما سبق لنا أن أشرنا وبيننا من خلال الشواهد، فقد ارتبط استعمال الفعل اختزل بحدِيث سيبويه بالمصادر التي تنصب بالفعل المتروك إظهاره. هذه المصادر إذ انتصبت بالفعل تصير بدلا منه في الجملة فإذا ذكرت عرف الفعل المختزل. وإذا كان الاختزال قد ارتبط بأفعال تنصب مصادر بدلا منها فإن العكس غير صحيح، أي أن هناك مصادر منصوبة بأفعال قال عنها سيبويه أنها "محذوفة" ولم يقل "مختزلة". هذه المصادر هي التالية:

– المصادر المنصوبة سواء كان فيها الألف واللام أم لم يكن:

يقول سيبويه: "ذلك قولك ما أنت إلا سيرا وإنما أنت سيرا سيرا وما أنت إلا الضرب الضرب وما أنت إلا قتلا قتلا"^{٤١}، ويشرح ذلك: "فكأنه قال في هذا كله ما أنت إلا تفعل فعلا وما أنت إلا تفعل الفعل ولكنهم حذفوا الفعل"^{٤٢}.

^{٣٩} الكتاب ١/١٦٠

^{٤٠} الكتاب ١/١٦١

^{٤١} الكتاب ١/١٦٢

^{٤٢} الكتاب ١/١٦٢

^{٤٣} الكتاب ١/١٦٨

^{٤٤} نفسه

- المصادر المنصوبة سواء استفهمت أم لم تستفهم: وذلك قولك "أقائمًا وقد قعد الناس"^{٤٥}، ومثله إذا أردت المعنى نفسه لكن لم تستفهم فتقول قاعدا علم الله وقد سار الركب"^{٤٦}، ويشرح سيبويه ذلك فيقول: "وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبهه فكأنه لفظ يقول أتقوم قائما وأتقعد قاعدا ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل"^{٤٧}.

- المصادر المثناة:

وهي من مثل حنانيك ودواليك وسعديك، يقول سيبويه: "كأنه قال تحنن بعد تحنن... ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلا منه"^{٤٨}.

- المصادر المشبه بها:

وذلك كما في قولك "مررت به فإذا له صوت حمار ومررت به فإذا له صراخ صراخ التكلية"^{٤٩}. يشرح سيبويه ذلك فيقول: "قائما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول وبدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم أنه

^{٤٥} الكتاب ١/١٧١

^{٤٦} نفسه

^{٤٧} نفسه

^{٤٨} الكتاب ١/١٧٤

^{٤٩} الكتاب ١/١٧٧

قد كان ثم عمل فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فإذا هو يصوت^{٥٠}. ويضيف عن حذف الفعل: "ولكنه حذف هذا لأنه صار له صوت بدلا منه"^{٥١}.

هذه النماذج قد تثبت للباحث أن الحذف مرادف للاختزال لكن ثمة أمران يستحقان الوقوف عندهما، يظهران أن الحذف ليس مرادفا للاختزال، وهذان الأمران هما: أولاً، ندرة استعمال مادة (خزل) في الكتاب وارتباط هذا الاستعمال بالأفعال المحذوفة التي تنصب مصادر تصير بدلا منها؛ وثانياً، أن الحذف لا يكون للأفعال التي تنصب مصادر فحسب بل لأفعال محذوفة في الأمر والنهي وفي غير الأمر والنهي، ولبعض الأسماء، ولبعض الحروف (وقد أوضحنا ذلك سابقاً). وهكذا فإن الحذف أعم من الاختزال، قد يلتقي معه في بعض الأفعال التي تترك مصادر منصوبة بدلا منها. وعلى هذا فإن الاختزال نوع خاص من الحذف وليس هو الحذف على الحقيقة إذ إن الأخير أعم وأشمل في حين أن الاختزال يكون في أفعال تحذف تاركة مصدرا منصوبا بدلا منها، فإذا ذكر المصدر عرف الفعل المختزل. لذا فإن مفهومي الحذف والاختزال لا يقومان على الترادف بل على علاقة تجعل الثاني نوعا خاصا من الأول.

ج. ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه:

استعمل الباحثون مصطلح التقدير للإشارة إلى ظاهرتي الحذف والإضمار، انطلاقاً من أن التقدير يقوم على حذف أو إضمار حرف أو فعل أو اسم مقدر في ذهن المتلقي. وإذا إن مفهوم الحذف ارتبط بالتقدير، كان لا بد في بحثنا عن مفهوم الحذف أن نبحث في

^{٥٠} الكتاب ١/١٧٨

^{٥١} نفسه

التقدير في الكتاب. لقد استعمل سيبويه كلمة التقدير في مواضع متفرقة في كتابه، منها النحوي ومنها الصرفي الصوتي، وفيما يلي بيان ذلك مفصلاً:

١. التقدير في مباحث النحو:

وقد وقعنا على مواضع أربعة استعملت فيها مادة (قدر)، وهي التالية:

- يقول سيبويه: "ومنه أيضاً مررت برجلين مسلم وكافر جمعت الاسم وفرقت النعت وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً كأنه أجاب من قال بأي ضرب مررت وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال فما هما فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب لأنه إنما يجري كلامه على قدر مستلثك عنده لو سألته"^{٥٢}. فلفظنا "مسلم وكافر" تجران باعتبارهما بدلاً إن كان سؤال المخاطب "بأي ضرب مررت" وترفعان إن كان سؤاله "فما هما"، ويجري الكلام على قدر السؤال بمعنى أن جر أو رفع لفظتي مسلم وكافر يكون على قياس سؤال المخاطب.

- يقول سيبويه عن قول العرب "أليس هذا زيدا منطلقاً"^{٥٣} إن منطلقاً انتصب لأنه "حال وقع فيه الأمر"^{٥٤}، ويقول إن نصبه يصير "بمنزلة المفعول الذي تعدى إليه فعل الفاعل بعدما تعدى إلى مفعول قبله"^{٥٥}، فيصير كالقول "ضرب عبدالله زيدا قائماً"، ويضيف "فهو مثله في التقدير وليس مثله في المعنى"^{٥٦}.

^{٥٢} الكتاب ٢١٤/١

^{٥٣} الكتاب ٢٨٧/١

^{٥٤} نفسه

^{٥٥} نفسه.

^{٥٦} نفسه.

ويعني سيبويه بذلك أن "منطلقاً" في موقعها في الشاهد الأول على قدر قائما في الشاهد الثاني ولكنها ليست مثلها في المعنى. فموقع (منطلقاً) على قياس وقدر موقع (قائماً) لذا انتصباً.

- يقول سيبويه: "ومما يضمن لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب إنه كرام قومك وإنك ذاهبة أمتك فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء كأنه في التقدير إن كان لا يتكلم به قال إن الأمر ذاهبة أمتك"^{٥٧}. في هذا الشاهد ثمة لفظ مضمّر مقدر في ذهن المتكلم، هذا اللفظ هو الأمر الذي عوض عنه بالهاء في إنه.

- يقول سيبويه: "فأنت قد تقول عبدالله نعم رجلاً مبتدأ به ولو كان نعم بصير لعبدالله لما قلت عبدالله نعم الرجل فترفعه فعبدالله ليس من نعم في شيء والرجل هو عبدالله ولكنه منفصل عنه كأنفصال الأخ منه إذا قلت عبدالله ذهب أخوه فهذا تقديره وليس معناه كمعناه"^{٥٨}. في هذا الشاهد كما في الشاهد الثاني يشرح سيبويه انفصال "الرجل عن "عبدالله" بانفصال "أخ" عنه. فالشاهد الأول على قدر وقياس الشاهد الثاني في الانفصال ولكن معناه يختلف.

ب. التقدير في مباحث صرفية صوتية:

ويقتصر استعمال لفظة تقدير في هذه المباحث حين يريد سيبويه معنى على قدر أي قياس، كما في قوله: "ومن قال ترتب صرف لأنه إن كان أوله زائدا فقد خرج من شبه

^{٥٧} الكتاب ٣٠٠/١.

^{٥٨} الكتاب ٣٠٠/١.

الأفعال وكذلك التدرأ وتقديرها التدرؤ وهما من درأت^{٥٩}. وكذلك في قوله: "ولو سميت رجلا باب قلت هذا إب وتقديره في الوصل هذا اب"^{٦٠} أي قياسه في الوصل اب. ويكثر سيبويه استعمال كلمة "تقدير" في حديثه عن ألفاظ قلبت الهمزة فيها عن عين، كما يلي:

- "إذا سميت رجلا بسعاد أو زينب أو جبال وتقديرها جيعل لم تصرف"^{٦١}

- "الاء وتقديرها الاء"^{٦٢}.

- "وكذلك قولك... في شنؤة سنئي وتقديرها شنوعة وشنعي"^{٦٣}.

- "كوبئل وكوبئيل وتقديرها كويعل كويعل"^{٦٤}.

- "طيني وتقديرها طيعي"^{٦٥}.

- "تقول امرئي وتقديرها امرعي"^{٦٦}.

- "قال كان مسيلمة نبيء سوء وتقديرها نبيع"^{٦٧}.

^{٥٩} الكتاب ٣/٢

^{٦٠} الكتاب ٦٣/٢

^{٦١} الكتاب ٢١/٢

^{٦٢} الكتاب ٤٢/٢

^{٦٣} الكتاب ٣٧٠/٢

^{٦٤} الكتاب ١٠٥/٢

^{٦٥} الكتاب ٨٦/٢

^{٦٦} الكتاب ٨٤/٢

^{٦٧} الكتاب ١٢٦/٢

- "جباى تقديرها جيعى" ^{٦٨}.
- "ظورة وتقديرها ظعرة" ^{٦٩}.
- "تذابت وتقديرها تذعبت وتذاعبت" ^{٧٠}.
- "تمراً وتقديرها تمرع" ^{٧١}.
- "تجزئة وتقديرها تجزعة" ^{٧٢}.
- "رجلاً وحبلاً وتقديرها رجلع وحبلع" ^{٧٣}.
- "أهنىء وتقديرها أهنع" ^{٧٤}.
- "وأوت وإن لم يتكلم بها تقديرها ععت" ^{٧٥}.
- "الردء وتقديرها الردع" ^{٧٦}.

نلاحظ مما سبق، أن سيويه استعمل لفظة "تقدير" حين أراد قدر الشيء أي قياسه

وقيمته، ولم يرد معنى النية فلم يستعمل قدر بمعنى نوى باستثناء الشاهد الثالث من

^{٦٨} الكتاب ١٦٩/٢

^{٦٩} الكتاب ٣٠٣/٢

^{٧٠} الكتاب ٢٣٩/٢

^{٧١} الكتاب ٢٤٠/٢

^{٧٢} الكتاب ٢٤٥/٢

^{٧٣} الكتاب ٢٨٥/٢

^{٧٤} الكتاب ٣٨٦/٢

^{٧٥} الكتاب ٣٨٦/٢

^{٧٦} الكتاب ٢٨٦/٢

المباحث النحوية. إن هذا يدفعنا إلى القول بأن سبويه لم يستعمل التقدير كمصطلح يقصد به الحذف أو الإضمار، فهو حين أراد الإضمار استعمل مادة ضمير وحين أراد الحذف استعمل مادة حذف لذلك يمكن القول إن مصطلح التقدير عند سبويه لا علاقة له بالحذف إنما هو مصطلح غرضه أن يؤدي معنى مختلفا عما استعمله اللغويون الآخرون الذين استخدموا "قدر" بمعنى "حذف" أو "أضمر" و"توى" في ذهنه.

الفصل الثالث

علاقة الكثرة بالحذف في غير كتاب سيبويه

في الفصلين السابقين درسنا مفهومي الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، وتوصلنا الى أن هناك علاقة بين الكثرة في الاستعمال والحذف. فحين يكثر استعمال اسم أو فعل أو حرف في سياق معين يصير معلوما في ذهن المخاطب، يحذف هذا الاسم أو الفعل أو الحرف نظرا الى أن المخاطب يعلم ما حذف. وقد استنتجنا أن ما هو محذوف يختلف عما هو مضمّر، إذ إن الأول لا يجوز إظهاره في حين أن الثاني ممكن إظهاره، أي أن الحذف هو الإضمار وجوبا.

فيما يلي سندرس علاقة الكثرة بالحذف في غير كتاب سيبويه وسنبحث عن هذين المفهومين في كتاب العين للخليل بن احمد الفراهيدي^١ المتوفى سنة ١٧٧ للهجرة ومعاني القرآن للفراء^٢ المتوفى سنة ٢٠٧ للهجرة كنموذجين لمؤلفات تتقارب زمنيا مع كتاب سيبويه. وهدفنا من هذه الدراسة أن نرى إذا كانت هذه العلاقة موجودة في غير الكتاب لنتبين إذا انفرد سيبويه بربط ظاهرة الكثرة بالحذف وبتحديد مفهومها. ونحن ندرك الفرق بين هذه المصادر، فكتاب سيبويه هو أول وأشمل كتاب في النحو والصرف وصلنا، في

^١ كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيري، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي، منشورات دار الهجرة، إيران قم ١٤٠٥ هـ.

^٢ معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ٣ ج، الجزء الأول تحقيق احمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، ط ١، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥؛ الجزء الثاني تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة لا. ت؛ الجزء الثالث تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢.

حين أن كتاب العين معجم لغوي، ومعاني القرآن كتاب تفسير من منطلق لغوي ولكننا مع ذلك نحاول من خلال دراسة هذين الكتابين ان نبحث عن نواة تكون العلاقة بين الكثرة في الاستعمال والحذف في القرن الثاني الهجري. بعد ذلك سنحاول دراسة تطور مصطلح الكثرة وعلاقته بالحذف بعد سيبويه. وسنبحث في المقتضب للمبرد^٢، والأصول في النحو لابن السراج^٤، نموذجين منالقرن الثالث، وفي الخصائص لابن جني^٥، نموذجا من القرن الرابع.

أ. علاقة الكثرة بالحذف عند الخليل والفراء:

١. في كتاب العين للخليل:

للكثرة في كتاب الخليل وظائف ثلاث فهي إما مؤدية إلى ادغام كلمتين ليصيرا كلمة واحدة، أو مؤدية لحذف، أو مؤدية إلى توسع في الاستعمال وذلك على النحو التالي:

أولاً: الكثرة المؤدية إلى ادغام كلمتين:

- يقول الخليل في شرحه معنى هجدم: "يقال أول من ركب الفرس ابن آدم القاتل حمل على أخيه فزجر فرسا وقال: هج الدم، فلما كثر على الألسنة اقتصروا على هجدم وإجدم"^٦.

^٢ المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ٤ ج، عالم الكتب، بيروت لا.ت.

^٤ الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، ٣ ج، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.

^٥ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط ٣، ٢ ج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧.

^٦ كتاب العين ١١٦/٤

- ويقول أيضا في مادة (منذ): "وقيل أن بناء منذ مأخوذ من قول (من إذا) وكذلك معناها من الزمان إذا قلت منذ كان، كان معناه من إذا كان ذلك فلما كثر في الكلام طرحت همزتها وجعلنا كلمة واحدة"^٧.

- ويقول في لن: "أما لن فهي لا أن وصلت لكثرتها في الكلام"^٨.

ثانيا: الكثرة المؤدية للحذف:

لقد وقعنا على شواهد حذف فيها حرف أو حركة، وهذا تفصيلها:

- حذف الحرف:

ويقول الخليل إن أصل الأخ والأب أبا وأبا " ثم ألقوا الألف استخفافا لكثرة

استعمالهم إياها"^٩.

- يقول أيضا في "ذا": "والأنثى في الأصل نواة لكنها كثرت على ألسنتهم فصار أكثرهم يقول

ذات... فحذفوا منها الواو"^{١٠}. وهذا على خلاف نو التي هي ذات للأنثى وتجمع نوات ففيها الكثرة

أدت إلى اثبات التاء ولفظها إذ يقول: "فمنهم من يرد التاء إلى هاء التانيث، وهو القياس، ومنهم من

يدع التاء على حالها ظاهرة في الوقف لكثرة ما جرت على اللسان"^{١١}.

^٧ كتاب العين ١٩٢/٨

^٨ نفسه ٣٥٠/٨

^٩ كتاب العين ٣٢٠/٤

^{١٠} كتاب العين ٢٠٨/٨

^{١١} نفسه ٢٠٧/٨

- حذف الحركة ويكون ذلك في حديثه عن "لم"، والأصل فيها أن تكون الميم مفتوحة، فيقول: "غير أنها لما كانت كثيرة الجري على اللسان أسكنت الميم"^{١٢}.

ثالثاً: الكثرة المؤدية الى التوسع:

- في شرحه مادة (ركض) يقول الخليل: "وفلان يركض دابته يضرب جنبها برجليه، ثم استعملوه في الدواب لكثرتة على ألسنتهم فقالوا هي تركض كأن الركض منها"^{١٣}، أي توسعوا في استعمال تركض فصارت للدواب.

- في حديثه عن صيغة "المكان"، يقول: "والمكان في أصل تقدير الفعل مفعول، لأنه موضع للكينونة، غير أنه لما كثر أجرؤه في التصريف مجرى الفعال"^{١٤}.

نلاحظ بدراسة النماذج السابقة أن مفهوم الكثرة عند الخليل وما يؤديه من وظائف يشبه الى حد ما مفهومها عند سيبويه. فالكثرة عند سيبويه أدت الى حذف والى توسع والى معاملة اسمين كاسم واحد^{١٥}. لكن يجدر القول إن الكثرة عند سيبويه واضحة العلاقة بالحذف بخلاف ما ورد عند الخليل. ففي الشواهد التي أدت فيها الكثرة الى الحذف هناك

^{١٢} نفسه ٣٢٠/٨

^{١٣} كتاب العين ٣٠١/٥

^{١٤} كتاب العين ٣٨٧/٥

^{١٥} لقد عرضنا في الفصل الأول نماذج الكثرة التي أدت الى الحذف وهي كثيرة. كما عرضنا للنموذج أدت فيه الكثرة الى التوسع وهو في حديث سيبويه عن ما يضاف الى الأفعال، من الأسماء فيقول: "يضاف اليها أسماء الدهر وذلك قولك هذا يوم يقوم زيد... وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل وتوسعوا بذلك لكثرتة في الكلام" (الكتاب ٤٦١/١). ومن النماذج التي عرضنا عن الكثرة المؤدية الى معاملة اسمين كاسم واحد القول "يا ابن ام" اذ يقول سيبويه: "فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لأن هذا أكثر في كلامهم" (الكتاب ٣١٨/١).

أمران جديران بالدراسة. الأمر الأول هو الاضطراب الواضح في استعمال مفهوم الكثرة. ففي شاهدين متقاربين تؤدي الكثرة في الأول الى الحذف وفي الثاني الى اثبات الواو. فواو "ذوات" تحذف لكثرة الاستعمال في حين أن تاء "ذات" تلفظ لكثرة الاستعمال أيضا. أما الأمر الثاني فهو اقتصار الحذف على الحروف وغياب حالات حذف الفعل أو الاسم لكثرة الاستعمال.

وفي بحثنا عن حالات حذف الفعل الواردة في كتاب العين وجدنا أن الفعل والاسم عند الخليل يضمران. فعلى سبيل المثال يقول الخليل في شرحه مادة سرع: "وأما قولك قد أسرع فإنه فعل مجاوز يقع معناه مضمرا على مفعول به، أي أسرع المشي وغير لمعرفته عند المخاطبين واستغني عن اظهاره فأضمر"^{١٦}.

ويقول أيضا: "ورجل فصيح فصح فصاحة وأفصح الرجل القول فلما كثر وعرف أضمروا القول واكتفوا بالفعل كقولهم"^{١٧}.

ويقول في مادة (رحب): "وقوله مرحبا أي انزل في الرحب والسعة، قال الليث: وسئل الخليل عن نصبه فقال: فيه كمين الفعل، أراد: انزل أو أقم تنصب بفعل مضمر فلما عرف معناه المراد اميت الفعل"^{١٨}.

في هذه الأمثلة يربط الخليل بين الكثرة وإضمار الفعل أو الاسم. ونلاحظ أن هناك قاسما مشتركا بين الخليل وسيبويه، هو الاعتماد على علم المخاطب. فالكثرة أدت الى إضمار الفعل أو الاسم لأن المخاطب يعلم ما أضمر. وعلى هذا فإن الخليل لم يميز بين

^{١٦} كتاب العين ١/٣٣٠

^{١٧} نفسه ٣/١٢١

^{١٨} نفسه ٣/٢١٥

الإضمار والحذف شأن سيبويه، كما انه لم يظهر علاقة واضحة بين الكثرة والحذف. ولكن تركيزه على مفهوم الكثرة ودوره وعلى الاكتفاء بعلم المخاطب يساعدنا على القول إن الخليل قد وضع اللبنة الأولى التي بنى عليها سيبويه مفهومها واضحا للكثرة بعلاقتها بالحذف. غير أن الخليل ربط بين الكثرة وكل من الإدغام والتوسع والحذف دون أن يوضح أن الإدغام والتوسع نوعان من الحذف غير المباشر كما فعل سيبويه، وقد شرحنا ذلك سابقا. وبعبارة أخرى، لم يبين الخليل بوضوح دور الحذف في الإدغام كما أنه أبعد مفهوم التوسع عن الحذف ليقربه أكثر الى مفهوم الخروج عن الحد الأصلي الذي وضعت له الكلمة الى حد آخر^{١٩}.

٢. في كتاب معاني القرآن للفراء:

ترتكز دراسة مفهوم الكثرة عند الفراء إلى المحورين التاليين:

أولاً: الكثرة المؤدية الى جعل كلمتين اسما واحدا: إما بمعاملتها معاملة الاسم الواحد أو بادغامها حتى يصيرا كلمة واحدة. يقول الفراء في حديثه عن قراءة الحمد لله بخفض الدال من الحمد: "وأما من خفض الدال من الحمد فإنه قال هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد"^{٢٠}. ويضيف: "ولا تتكرر أن يجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثرت بهما الكلام"^{٢١}. فكلمة الحمد لله عوملت معاملة الاسم الواحد.

^{١٩} وعن هذا المعنى تحدث Versteegh في مقالته المذكورة في الفصل الأول. فما شرحه Versteegh عن معنى التوسع ينطبق على مقاربة الخليل لهذا المفهوم.

^{٢٠} معاني القرآن ٣/١

^{٢١} نفسه ٤/١

ويقول الفراء في قوله "لكننا هو الله ربي" معناه "لكن أنا هو الله ربي، ترك همزة الألف من أنا وكثر بها الكلام فأدغمت النون من أنا مع النون من لكن"^{٢٢}. فالكثرة هنا أدت الى إدغام لفظتين بعد حذف حرف الهمزة.

ثانياً: الكثرة المؤدية الى التخفيف، وذلك بطريقتين: أولاً، بصرف الممنوع من الصرف يقول الفراء: "وأشياء في موضع خفض لا تجرى وقد قال فيها بعض النحويين إنما كثرت في الكلام وهي أفعال فأشبهت فعلاء فلم تصرف... ولو كانت على التوهم لكان أملك الوجهين بها أن تجري، لأن الحرف إذا كثر به الكلام خف كما كثرت التسمية بيزيد وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء"^{٢٣}. ثانياً، بالحذف كما في قول الفراء: "والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه سمعناهم يقولون الله لتفعلن فيقول المجيب الله لأفعلن لأن المعنى مستعمل المستعمل يجوز فيه الحذف كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير يريد بخير فلما كثرت في الكلام حذفت"^{٢٤}.

لعل أبرز ما نلاحظه في دراستنا للمحور الأول غياب العلاقة بين الكثرة والحذف، وإن كان في ادغام كلمتين حذف فالفراء لا يذكر هذا الحذف، أما المحور الثاني ففيه إشارة الى تلك العلاقة مع التلميح الى أن المعنى المستعمل، أي الذي صار معلوماً عند المخاطب، يجوز حذفه. غير أننا نلاحظ أن هذا الحذف يقتصر على حذف الحروف فيما هي أدوات وأصوات. ويثبت ذلك أن مادة (كثر) ترتبط بحذف الحروف^{٢٥}. ويغيب حذف

^{٢٢} نفسه ١٤٤/٢

^{٢٣} معاني القرآن ٣٢١/١

^{٢٤} معاني القرآن ٤١٣/٢

^{٢٥} لقد عدنا في مراجعتنا لمواد معاني القرآن الى:

الأفعال والأسماء عن معاني الفراء كما غاب عن كتاب العين للخليل، وقد عدنا الى مادة
ضمير في معاني القرآن فوجدنا شواهد لحذف الفعل والاسم، وفي هذا الأمر يتفق الخليل
والفراء.

وإذا كان الفراء قد ربط بين الكثرة والتخفيف انطلاقاً من أن كثرة استعمال الكلمة
تؤدي الى تخفيفها إما بصرفها أو بحذف حرف منها، فإنه بذلك يتفق الى حد ما مع سيبويه
الذي ربط أيضاً بين الكثرة والخفة، لكن عن طريق الحذف فحسب^{٢٦}. ويقول سيبويه في
حذف كان: "ولكنهم أضمروا استخفافاً لكثرة كان في كلامهم"^{٢٧}، ويقول أيضاً: "ولكنهم
يضمرونه ويحذفونه (أي الجار) فيما كثر في كلامهم لأنهم الى تخفيف ما أكثروا استعماله
أجوج"^{٢٨}. ويتضح في هذين القولين أن ما يكثر يخفف بالحذف والإضمار.

نستنتج مما سبق أن علاقة الكثرة بالحذف لم تتضح عند الفراء وضوحها عند
سيبويه، وإن يكن الفراء قد ألمح إلى هذه العلاقة في حديثه عن جعل اسمين اسماً واحداً
وعن التخفيف بالحذف. وقد اتفق الفراء وسيبويه في بعض المسائل ولكنهما اختلفا في
مسائل أخرى. من ذلك أن سيبويه قد حدد مفهوم الكثرة، وربطه بالحذف، وفصل بين
الحذف والإضمار؛ في حين أن الفراء أعطى الكثرة وظائف متعددة فلم تحد بالحذف
وحده، وخص الحروف بالحذف، وخص الأفعال والأسماء بالإضمار.

Kinberg, Naphtali, *A Lexicon of Al-Farrā's Terminology in His Qur'ān Commentary*, E.J.Brill, Leiden,
New York -Köln 1996.

^{٢٦} راجع حول مفهومي الخفة والنقل:

Baalbaki, R. "Some Aspects of Harmony and Hierarchy in Sibawayhī's Grammatical Analysis", in:
Zeitschrift für Arabische linguistik 2 (1979) p: 15

^{٢٧} الكتاب ١١٤/١

^{٢٨} الكتاب ٢٩٤/١

إلا أن المشترك بين الرجلين اتفاهما على أن الكثرة تؤدي إلى التخفيف بالحذف، وهذا يؤكد أن نواة العلاقة بين الحذف والكثرة موجودة عند الفراء. بناء على هذا يمكن القول إن في مؤلفات القرن الثاني الهجري علاقة واضحة بين الكثرة والحذف، إلا أن سيبويه انفرد بتوضيح المصطلحات المتعلقة بهذه المسألة، وذلك بتحديد مفاهيمها وربطها بعلاقات ثابتة ومصطلحات ذات معنى شديد الدقة.

ب. علاقة الكثرة بالحذف بعد سيبويه:

لا شك أن أثر سيبويه في المبرد وابن السراج وابن جني وسائر لغويي القرنين الثالث والرابع الهجريين واضح وجلي. ونحن نلاحظ هذا الأثر في المقتضب للمبرد والأصول في النحو لابن السراج والخصائص لابن جني، ولا سيما في الشواهد، لأن معظم شواهد هؤلاء اللغويين مأخوذ من كتاب سيبويه. وفيما يلي سنبحث عن علاقة الكثرة بالحذف في الكتب الأنفة الذكر، وسنحاول أن نتبع تطور هذه العلاقة بعد سيبويه، وأن نعرف مدى شيوع الكثرة عاملاً من عوامل الحذف بعد أن أرسى سيبويه العلاقة بين مفهومي الكثرة والحذف. أما الطريقة التي سنتبعها فستكون باختيار نماذج من شواهد ذكرها سيبويه وتكررت عند كل من المبرد وابن السراج وابن جني على الشكل التالي:

١- بين سيبويه والمبرد:

جدول رقم (٩)

الشاهد	تعليل سيبويه	تعليل المبرد
١- يا عبد الله	"حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام"	"وانتصابه (المنادى) على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك يا

عبد الله لأن يا بدل من قولك أدعو عبد الله ^{٢٩}	وصار يا بدلا من اللفظ بالفعل ^{٢٩}	
ولكن التقدير أنك أخذته بدرهم ثم زدت صاعدا ^{٣٢}	"حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه" ^{٣١}	٢- أخذته بدرهم فصاعدا
"فأما ما كثر استعماله حتى صار بدلا من الفعل قولك... (الشاهد)" ^{٣٤}	"وانما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل" ^{٣٣}	٣- حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا
"وانما التأويل: اتق نفسك والأسد واياك منصوب بالفعل لأنه والأسد متقيان" ^{٣٦}	"وحذفوا الفعل من اياك لكثرة استعمالهم اياه في الكلام فصار بدلا من الفعل" ^{٣٥}	٤- اياك والأسد
وقد يحذف الفعل في التكرير وفي	"وانما حذفوا الفعل في هذه	٥- رأسك والحائط

^{٢٩} الكتاب ١٤٧/١

^{٣٠} المقتضب ٢٠٢/٤

^{٣١} الكتاب ١٤٧/١

^{٣٢} المقتضب ٢٥٢/٣

^{٣٣} الكتاب ١٦٠/١

^{٣٤} المقتضب ٢٢٦/٣

^{٣٥} الكتاب ١٣٨/١

^{٣٦} المقتضب ٢١٢/٣

العطف... ودل على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال ^{٣٨}	الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وما جرى من الذكر ^{٣٧}	
"فهذا لا يكون الا لما نشاهد من الحال فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل" ^{٤٠}	و"لكنه حذف استغناء بما يرى من الحال" ^{٣٩}	٦- أقياما وقد قعد الناس
"ولكنه حذف لكثرة استعمالهم له وأن فيه دليلا" ^{٤٢}	"إنما تريد لا بأس عليك ولا شيء عليك ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه" ^{٤١}	٧- لا عليك
"اعلم أن الاسم الذي بعد لولا يرتفع بالابتداء وخبره محذوف لما يدل عليه" ^{٤٤}	"لكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام" ^{٤٣}	٨- لولا عبد الله ل....

^{٣٧} الكتاب ١٣٩/١^{٣٨} المقتضب ٢١٥/٣^{٣٩} الكتاب ١٧١/١^{٤٠} المقتضب ٢٦٤/٣^{٤١} الكتاب ٣٥٣/١^{٤٢} المقتضب ١٥١/٢^{٤٣} الكتاب ٢٧٩/١

<p>"هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا واجتزأ بعلم المخاطب"^{٤٦}</p>	<p>"كأنه قال ليس الا ذاك وليس غير ذاك ولكنهم حذفوا تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني"^{٤٥}</p>	<p>٩- ليس غير</p>
<p>"إنما حذف التنوين لالتقاء الساكنين وكان في هذا لازما لأنهما بمنزلة شيء واحد"^{٤٨}</p>	<p>"وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم"^{٤٧}</p>	<p>١٠- هذا زيد بن عمرو</p>

بدراسة تعليل المبرد ومقارنته بتعليل سيويه نلحظ الأمور التالية:

أولاً: يغيب عن تعليقات المبرد مصطلح الكثرة في الاستعمال إلا ما ندر (رقم ٣ و ٧)، في حين يكثر استعماله في تعليقات سيويه. وقد بينا سابقا كيف ربط سيويه بين الكثرة في الاستعمال والحذف، وهذا الربط لا نجده عند المبرد. لقد تحدث المبرد عن الحذف لكنه لم يربطه بالكثرة في الاستعمال الا في نموذج واحد (الرقم ٧)، كما تحدث عن الكثرة في النموذج الثالث دون أن يربطها بالحذف بشكل واضح واكتفى بالقول عن المصدر

^{٤٤} المقتضب ٧٦/٣

^{٤٥} الكتاب ٣٥٣/١

^{٤٦} المقتضب ٤٢٩/٤

^{٤٧} الكتاب ١٤٧/٢

^{٤٨} المقتضب ٣٠٢/٢

المنصوب: "حتى صار بدلا من الفعل". فالمبرد لم يبين العلاقة بين الكثرة والحذف بل غيب مصطلح الكثرة ودوره خلافا لسيبويه مع أن الشواهد المستعملة في الحاليين هي واحدة.

ثانياً: لا يحدد المبرد مفهوماً للحذف. لقد حدد سيبويه استعمال مصطلح الحذف بما يضمن وجوباً^{٤٩}. أما المبرد فاستعمل مصطلح الحذف في الشواهد التالية: الخامس والسابع والثامن والتاسع والعاشر، أما في الشواهد الباقية فاستعمل ألفاظاً أخرى. كقوله "التقدير كذا" (رقم ٢)، "وصار بدلا من الفعل" (رقم ٣)، "وإنما التأويل" (رقم ٤)، و"استغنيت عن ذكر الفعل" (رقم ٦)، أي أنه لم يحدد مفهوماً خاصاً للحذف في حين أن سيبويه يأتي بلفظ "الحذف" أو أحد مشتقاته في كل النماذج المذكورة.

ومما يؤكد أن المبرد لم يحدد مفهوماً خاصاً للحذف الخلط الذي نجده عنده بين الإضمار والحذف. لقد تحدث عن حذف وإضمار دون أن يميز بين ما هو مضمّر وما هو محذوف كأن الإضمار والحذف شيء واحد. يقول في باب القسم: "اعلم أن للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به، لأن الحلف مضمّر مطرح لعلم السامع به، كما كان قولك يا عبد الله محذوفاً منه الفعل لما ذكرت لك. وكذلك كل مستغنى عنه فإن شئت أظهرت الفعل كما أنك تقول يا زيد عمراً أي عليك عمراً وتقول الطريق يا فتى أي خل الطريق فهكذا القسم في إضمار الفعل وإظهاره"^{٥٠}. وفي هذا يجمع المبرد بين ما يحذف فيه الفعل كالنداء وما يضمّر فيه الفعل كالقول "الطريق يا فتى".

^{٤٩} هذا ما شرحناه في الفصل الثاني

^{٥٠} المقتضب ٣٠٨/٢

ثالثاً: يؤكد المبرد على ضرورة وجود دليل ليتم الحذف. فهو يقول في النموذج الخامس: "ودل على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال"، وفي النموذج السادس: "إلا لما شاهد من الحال فلذلك استغثت عن ذكر الفعل"، وفي النموذج السابع: "وأن فيه دليلاً"، وفي النموذج الثامن: "وخبره محذوف لما يدل عليه"، وفي التاسع: "اجتزىء بعلم المخاطب". إن التأكيد على ضرورة وجود الدليل مرده إلى سيبويه الذي اعتمد في تعليلاته للحذف على علم المخاطب والاكتفاء بما يرى من الحال وما يجري من الذكر. إلا أن سيبويه يعزو هذا العلم إلى الكثرة والتردد حتى صار ما هو محذوف معلوماً في ذهن المخاطب، في حين أن المبرد يجيز الحذف لوجود دليل قد يكون في بعض الأحيان علم المخاطب أو مشاهدته لما يجري من الحال، دون أن يتطرق إلى دور الكثرة في اكتساب المخاطب لهذا العلم. نستنتج مما سبق أن المبرد وإن كان قد اعتمد في المقتضب على كتاب سيبويه في معظم شواهدة إلا أنه لم يوضح العلاقة بين الكثرة والحذف، فما قد عرضه سيبويه متفرقاً في كتابه من تحديد لمصطلح الكثرة ومصطلح الحذف لم يجمعه المبرد بل لم يحدد مفاهيمه، فكان من نتيجة ذلك أن ضاع مصطلح الكثرة ومفهومه وعلاقته بالحذف. وإذا كان سيبويه قد فصل القول في الحذف والإضمار فإن المبرد لم يتبعه في ذلك بل جعل الإضمار والحذف ظاهرة واحدة.

بين سيبويه وابن السراج:

لعل أبرز ما نلاحظه في كتاب الأصول لابن السراج، لا سيما في حديثه عن الإضمار والأظهار، استعماله عبارات سيبويه فكما قسم سيبويه الفعل إلى ثلاثة أنواع: فعل مظهر لا يحسن إضماره وفعل مضمر ممكن أظهاره وفعل متروك أظهاره^{٥١}، كذلك فعل

^{٥١} الكتاب ١/١٤٩

ابن السراج فهو يقول: "اعلم أن الكلام يجيء على ثلاثة أضرب: ظاهر لا يحسن إضماره ومضمر مستعمل إظهاره ومضمر متروك إظهاره"^{٥٢}.

وكما بينا سابقا أن سيبويه في حديثه عن النوع الثاني، أي ما أضمر ولكن إظهاره جائز، قد استعمل الفعل أضمر؛ نرى ابن السراج يستعمل الشواهد نفسها التي استعملها سيبويه في هذا الباب، فكأن عمله في هذا الباب نقل عن سيبويه وإن كان نقلا مختصرا. وفي حديثه عن الفعل المضمر المتروك إظهاره نقل ابن السراج أيضا عن سيبويه واستعمل شواهد وعباراته، إلا مصطلح الكثرة في الاستعمال، فقد عدد الأفعال المحذوفة في الأمر وفي غير الأمر والمصادر المنصوبة بالأفعال المحذوفة دون أن يذكر قول سيبويه إنها حذفت لكثرة استعمال العرب لها، مع أن ابن السراج ينقل عنه في هذه المسألة.

غير أن ابن السراج يؤكد امرا كنا قد وقعنا عليه في المقتضب للمبرد، فهو يقول: "واعلم أن جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئا إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا"^{٥٣}، أي انه يشترط في الحذف وجود دليل كما فعل المبرد. وهذا أمر كنا قد نبهنا على أن أصله يرجع إلى سيبويه، يظهر ذلك أكثر ما يظهر، في إبراز سيبويه ما لعلم المخاطب ومشاهدته سياق الحال من أثر بالغ في الفهم. لكن ابن السراج والمبرد نصا على ضرورة وجود دليل، فكأن وجود دليل شرط أساسي للحذف إلا أنهما لم يجدا في كثرة الاستعمال ضرورة للحذف فأغفلا هذا المصطلح.

ثالثا: بين سيبويه وابن جني:

^{٥٢} الأصول في النحو ٢/٢٤٧

^{٥٣} الأصول في النحو ٢/٢٥٤

يفرد ابن جنى في "الخصائص" بابا بعنوان "الحذف" يقول فيه: "وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"^{٥٤}. لقد اشترط ابن جنى وجود دليل على المحذوف ليتم الحذف، وقسم هذا الباب الى أجزاء تحدث فيها عن حذف الجملة فالاسم فالفعل فالحرف، لكننا لا نجد في هذا الباب ذكرا للكثرة في الاستعمال. وقد ربط ابن جنى بين الحذف ووجود دليل، فهو يقول في باب آخر بعنوان "باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم المفلوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه"^{٥٥}: "من ذلك أن ترى رجلا قد سدد سهمها نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتا فنقول القرطاس والله أي أصاب القرطاس. فأصاب الآن في حكم المفلوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ"^{٥٦}. وهذا ما أطلق عليه سيبويه عبارة علم المخاطب ومشاهدته لما يجري من الحال، ما يسمع من الذكر. فابن جنى، كالمبرد وابن السراج، اشترط وجود دليل وأغفل عامل الكثرة في الاستعمال. ونضيف الى ذلك أنه في حديثه عن القول "القرطاس والله" استعمل مادة حذف في حين أن الفعل في هذه الحالة ممكن إظهاره أي انه فعل مضمر وليس محذوفا، وهذا يعني أن ابن جنى لم يميز بين الإضمار والحذف.

نستنتج مما سبق أن نواة العلاقة بين الكثرة في الاستعمال والحذف موجودة في كتاب سيبويه. فقد استطاع أن يحدد مفهوما للكثرة ومفهوما للحذف من خلال ربطهما وتمييزهما

^{٥٤} الخصائص ٣٦٢/٢

^{٥٥} نفسه ٢٨٥/١

^{٥٦} الخصائص ٢٨٦/١

عن مفردات قد يظن أنها مرادفات. لكن ما أسس له سيبويه وانفرد في عرضه في كتابه في القرن الثاني الهجري لم يحظ من بعده بمزيد من الضبط والتنظيم بل إن المصطلح قد أغفل في المصادر التي أشرنا إليها.

خاتمة

تناولنا في هذا البحث العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، فدرسنا مفهوم الكثرة في الفصل الثاني، أما في الثالث فقد بحثنا عن هذه العلاقة في غير كتاب سيبويه مستنتجين الأمور التالية:

أولاً: للكثرة في كتاب سيبويه مفهومان، أولهما يفيد المعنى العددي للكثرة، ويصف ألفاظاً مفردة أو ظواهر نحوية وصرفية تكررت في كلام العرب فصارت كثيرة، وثانيهما يرتبط بأفعال أو أسماء أو حروف كثر استعمالها في صيغة أو في تركيب معينين، وصارت معلومة في ذهن المتكلم والمخاطب على السواء فحذفت.

ثانياً: الحذف عند سيبويه يختلف عن الإضمار والاختزال والتقدير، فلكل منها مفهومه الخاص، يشكل الحذف نوعاً خاصاً من الإضمار يرتبط بما أضمر وجوباً، أما الاختزال فيشكل نوعاً خاصاً من الحذف يرتبط بالأفعال التي تحذف تاركةً مصادر منصوبة بدلاً منها. ويشكل التقدير ظاهرة مختلفة عن الحذف، فقد استعمل سيبويه مصطلح التقدير ليفيد معنى قدر الشيء وقياسه لا معنى والإضمار.

ثالثاً: ارتباط الكثرة بالحذف عند سيبويه، فحين يكثر استعمال تركيب معين يحذف أحد عناصر هذا التركيب (الفعل أو الاسم أو الحرف) اعتماداً على علم المخاطب، أي أن الكثرة بمعناها الثاني والذي حددناه سابقاً تؤدي إلى الحذف.

رابعاً: العلاقة بين الكثرة والحذف لا تتضح في غير كتاب سيبويه. فقد تعثر على إشارات إلى هذه العلاقة في كتاب العين للخليل ومعاني القرآن للفراء من القرن الثاني الهجري، أي أن نواة هذه العلاقة بدأت تظهر في هذا القرن بشكل متفرق وغير واضح عند الفراء

والخليل، بينما أوردهما سيبويه بوضوح لا يخلو من التنظيم. أما في القرنين الهجريين الثالث والرابع، ولا سيما في المقتضب للمبرد والأصول في النحو لابن السراج والخصائص لابن جني، فإننا نعثر على اقتباسات من كتاب سيبويه، وردت من دون التركيز على هذه العلاقة، أي أن ما بدأ سيبويه بتشكيله لم يحظ بالعناية والتنظيم بعده. هذه الاستنتاجات تؤكد الأمرين التاليين:

أولهما: وجود وحدة داخلية في كتاب سيبويه، تتجلى في الترابط المصطلحي بين عناصر هذه الظاهرة أينما وقعت في الكتاب، والتميز بين المصطلحات من حيث استعمالاتها ووظائفها، ومن حيث استخدام المصطلح المناسب للظاهرة على النحو التالي:

- الترابط المصطلحي بين عناصر الظاهرة في الكتاب:

لم يفرّد سيبويه باباً في أن الكثرة تؤدي إلى الحذف. فقد وقعت لفظة الكثرة في أماكن مختلفة في كتابه، لكن أينما وقعت ربطها بالحذف. مثال ذلك استعماله الكثرة سبباً للحذف في حديثه عن الفعل المضمر المتروك إظهاره، وفي حديثه عن حذف المستثنى في قولك "ليس إلا"، فحيثما ذكر الكثرة في الاستعمال المرتبطة بصيغة صارت معلومة في ذهن المخاطب، ذكر الحذف وربط الكثرة به.

التميز بين المصطلحات واستخدام المصطلح المناسب للظاهرة:

لقد ميّز سيبويه بين الإضمار والحذف استعمالاً ووظيفةً. فما ترك جوازاً كان مضمرأً، في حين أن ما ترك وجوباً كان محذوفاً، لذا نجد أنه حين أراد ما ترك وجوباً قال "حذف"، بينما حين أراد ما ترك جوازاً قال "أضمر". وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاختزال، فقد استعمل سيبويه مادة خزل للتعبير عن حذف الفعل الذي صار مصدره بدلاً منه. لذا لا نجد أنه حيثما تحدث عن فعل حذف وصار مصدره بدلاً منه قال "اختزل".

ثانيهما: وجود مسائل نحوية وصرفية في "الكتاب" تحتاج الى من يقع عليها ويعيد قراءتها اذ لم تحظ باهتمام اللغويين بعد سيبويه، بل لم يتنبهوا اليها فجاءت في كتبهم عشوائية، في حين أنها كانت مترابطة عند سيبويه. فللفظة عند سيبويه معنى مقصود لذاته، وللمصطلح مفهوم محدد، لذا فإن في الكتاب طاقات كثيرة تحتاج الى الدراسة، وربما إلى إعادة القراءة، وما بحثنا هذا إلا مثال على بعض هذه المسائل.

من هنا، فإننا نقترح مجالين للدراسة في الكتاب انطلاقاً من بحثنا هذا. أولهما: البحث في المصطلحات التي يستعملها سيبويه بالاعتماد على استخدامه المصطلح المناسب للظاهرة، أينما وقعت في الكتاب، علّ هذا البحث يعيد تفسير بعض المصطلحات التي إما أغفلت فلم تدرس بعده (كمصطلح الكثرة)، أو أسيء فهمها واستعمالها (كالتقدير والإضمار والاختزال) فوصلتنا مضطربة على غير حقيقتها في الكتاب. كما نأمل أن يساعد هذا البحث على كشف علاقات تلقى أضواء مهمة في اللغة (كالعلاقة بين الكثرة والحذف). ثانيهما: دراسة هذه العلاقة بين الكثرة والحذف، والبحث عن مصطلح الكثرة في كتب النحو المتأخرة، والتي لم نتطرق اليها في هذه الرسالة للأسباب التالية:

- اعتبارنا أن هذا البحث يخرج عن إطار رسالتنا، وإن كنا قد بحثنا في كتب القرنين الثالث والرابع الهجريين. غير أن بحثنا هذا انطلق من محاولة لإبراز تفرد سيبويه في هذه المسألة، لذا بحثنا في الكتب التي تلت سيبويه واعتمدت عليه، ولم نبحت في كتب المتأخرين التي لا تعتمد على الكتاب وحده، بل على ما جاء بعده أيضاً.
- اتساع الحديث في هذا الموضوع، واحتياجه الى دراسات منفصلة تبحث في أبواب الحذف والذي أفرد له أقساماً خاصة في كتب المتأخرين، فصار له شروط ومسائل

وأنواع، كما في مغني اللبيب لابن هشام^١ (المتوفى ٧٦١هـ) على سبيل المثال. ففي هذا الكتاب خصص ابن هشام فصلا في الحذف، عرض فيه شروطه، وهي ثمانية، ثم فصل الحديث في بعض مسائله وخاصة المتعلقة بالمحذوف، وأخيرا تحدث بالتفصيل عن حذف الفعل والاسم والحرف، فكان الحذف عنده مسألة نحوية لها شروطها وقوانينها ونماذجها. ولعل أبرز ما يستوقف الباحث اللغوي في هذا الفصل، ويستحق الدراسة ويمكن أن يكون موضوعا دراسيا قائما بذاته، أمران ما:

أولاً: إغفال دور الكثرة في الحذف، فلا نجد نكرا لمصطلح الكثرة أو العلاقة بالحذف.

ثانياً: التركيز على ضرورة وجود دليل في عملية الحذف.

هذان أمران يبينان أن مصطلح الكثرة، وعلاقته بالحذف، أغفل ولم يحظ بالعناية والدراسة بعد سيبويه، في حين أن وجود الدليل صار شرطا واجبا، بدأ النحويون بالتركيز على ضرورته بعد سيبويه ليصير مع ابن هشام أساسا للحذف. يشكل هذان الأمران المنطلق لدراسة نأمل أن تحظى بالاهتمام وتشمل كتب المتأخرين جميعا علنا نتوصل الى التأكيد على أن الكثرة سبب من أسباب الحذف.

^١ مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن محمد عبد الله بن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، لا. ت. ٦٠٣/٢-٦٤٩. س

ثبت المصادر والمراجع

المصادر والمراجع بالعربية:

الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، ج ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.

الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ١٩٥٥.

الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط ٣، ج ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧.

في النحو العربي، نقد وتوجيه، لمهدي المخزومي، ط ١، منشورات المكتبة العربية، بيروت ١٩٤٦.

قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، لمحمود ياقوت، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥.

الكتاب، لأبي بشر عمرو سيويه، ط ١، ج ٢، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر ١٣١٦ هـ.

كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. ابراهيم السامرائي، ج ٨، منشورات دار الهجرة، ايران قم ١٤٠٥ هـ.

معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ج ٣، الجزء الأول، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، ط ١، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥، الجزء الثاني تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، لا. ت، الجزء الثالث تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢.

مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لأبي محمد عبد الله بن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ٢ ج، لا.ت .

المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ٤ ج، عالم الكتب، بيروت لا.ت.

المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف، لأبي عثمان المازني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، ط ١، ٣ ج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٤٥.

النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم شنتمري، تحقيق زهير سلطان، ٢ ج، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت ١٩٨٧.

المراجع الأجنبية:

- 1) Baalbaki, R, "Some Aspects of harmony and heirarchy in Si bawayi's grammatical Analysis".In Zeitschrift für Arabische Linguistik 2 (1979) p:15.
- 2) Kiberg, Naphtali, A Lexicon of Al- Farrā's terminology in His Qurān Commentary, E.J Brill, Leiden, New york- Kôln 1996.
- 3) Troupeau, G, Lexique Index du Kitāb de Sibawayhī, Kleinseich, Paris 1976.
- 4) Versteegh. K, "Freedom of the Speaker ? The Term Ittisā' and Related Notions in Arabic Grammar", in Studies in the History of Arabic Grammar II, John Benjamin Publihing Company, Amesterdam/ Philadelphia 1990, pp. 280–293.